إجابة مكتب المساعدة بمركز U4

إجابة مكتب المساعدة بمركز U4 44 :2024

الجمهورية العربية السورية: الفساد ومكافحة الفساد

أسفرت الحرب الأهلية في سوريا عن نشأة أربع مناطق متمايزة للسيطرة الإقليمية. كما أدت هذه الأحداث أيضًا إلى إعادة تشكيل جذرية للعلاقة بين عالمي السياسة والأعمال في البلد، وهو ما تجسد في صعود فئة جديدة من أباطرة الأعمال وظهور أشكال متمايزة من الفساد.

وعلى الرغم من أن سمات استلاب الدولة كانت من الملامح الراسخة للاقتصاد السياسي في سوريا قبل اندلاع الحرب الأهلية في عام 2011 (خضّور 2015: 4) بزمن طويل، فإن اقتصاد الحرب أوجد فرصًا جديدة للفساد. وتتجلى هذه التهديدات في التحويل المنهجي لمسار المعونات الدولية، والتجارة غير المشروعة بما في ذلك تهريب المخدرات والأسلحة، والاتجار بالبشر، واستغلال أسعار الصرف المتقلبة. وتشمل أهم القطاعات المتأثرة بالفساد: توزيع المعونات الدولية، والمشتريات الحكومية، والأمن، والعدالة، والرعاية الصحية.

12 مارس/آذار 2024

تأليف

ميلوش ريسيميتش (منظمة الشفافية الدولية)

tihelpdesk@transparency.org

مراجعة

ديفيد جاكسون (مركز U4)

حازم النملة وماثيو جنكينز (منظمة الشفافية الدولية)

مواد ذات صلة بمركز U4

- Beyond the work permit quotas: Corruption and other barriers to labour integration for Syrian refugees in Jordan
- The gendered dimensions of corruption in fragile and conflict affected contexts

أجوبة مكتب المساعدة عبارة عن أوراق بحثية مصممة خصيصًا ويتم إعدادها خلال عشرة أيام عمل.

مكتب المساعدة بمركز U4 لموارد مكافحة الفساد عبارة عن خدمة بحثية مجانية مقدمة بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية.

الاستفسار

يرجى تقديم لمحة عامة عن الفساد في الجمهورية العربية السورية.

المحتويات

1. خلفية عامة
2. الحرب الأهلية
3. مناطق السيطرة
4. مدى الفساد
5. أشكال الفساد
    a. استلاب الدولة
    b. الفساد الإداري
6. محركات الفساد
    a. الصراع والعقوبات
    b. التجارة غير المشروعة والتهريب
    c. غياب الأنظمة المصرفية الموثوقة وتقلب أسواق الصرف
7. القطاعات الرئيسية المتأثرة بالفساد
    a. المعونات الدولية
    b. المشتريات الحكومية
    c. قطاع الأمن
    d. قطاع العدل
    e. قطاع الصحة
8. أصحاب المصلحة الآخرون
    a. وسائل الإعلام
    b. المجتمع المدني
9. المراجع

تنبيه

تستند هذه الإجابة من أجوبة مكتب المساعدة إلى استعراض للمؤلفات يعتمد بشكل أساسي على المصادر المنشورة باللغة الإنجليزية، والتي يعبّر جزء كبير منها عن معارضته لإدارة الأسد.

ويشير الكثير من المؤلفين خارج سوريا إلى حكومة الأسد باعتبارها "نظامًا حاكمًا"، منوهين إلى الهيكل الاستبدادي لإدارته، والشرعية المطعون فيها، وتركيز السلطة في أيدي مجموعة ضيقة من الأشخاص المرتبطين غالبًا بالأسد (مؤشر برتلسمان للتحوُّل 2023؛ فريدوم هاوس 2023؛ هايدمان 2023؛ محشي وآخرون 2020). ومع ذلك فقد

النقاط الرئيسية

- على الرغم من أن الحرب الأهلية أضعفت الدولة السورية، فإن أجهزة الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة لم تختف بالكلية، بل شهدت تحولاً بالأحرى. وأدى هذا التحول، واستمرار بعض وظائف الدولة، إلى تيسير ممارسة أشكال متنوعة من الفساد المستشري، بما في ذلك الفساد الإداري وتواطؤ الدولة في الجريمة المنظمة.
- مع تلاشي القيود على الفساد في خضم فوضى الحرب، استغلت الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء مخططات جديدة لتحقيق الربح غير المشروع. وتشمل فرص الفساد الجديدة التي نشأت في المناطق التي تسيطر عليها حكومة الأسد وجماعات المعارضة نتيجة لاقتصاد الحرب: الابتزاز، وإتاوات الحماية، واستغلال تقلب أسعار الصرف، والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر.
- بتعطيل العلاقات التي كانت قائمة قبل الحرب فيما بين عالمي السياسة والأعمال، أدى الصراع أيضًا إلى ظهور طبقة جديدة من أباطرة الأعمال الذين أثْروا باستغلال اقتصاد الحرب.
- وتشمل القطاعات الرئيسية المتأثرة بالفساد: المعونات الدولية، والمشتريات الحكومية، والأمن، والعدالة، والصحة. وعلى وجه الخصوص، يؤدي الفساد إلى تحويل منهجي لمسار أموال المساعدات الدولية لصالح أصحاب السلطة المحليين والسلطات بحكم الواقع.

حظيت عودة حكومة الأسد في السنوات الأخيرة بترحيب مبدئي من جانب حكومات عربية أخرى (يوانيس 2023؛ الجزيرة 2023).

تستخدم هذه الإجابة من أجوبة مكتب المساعدة بشكل عام المصطلح "الإدارة" أو "الحكومة" عند الإشارة إلى هياكل الدولة في المناطق التي يسيطر عليها الأسد. لكن في بعض الأحيان، تشير هذه الورقة البحثية إلى "نظام الأسد" كمصطلح تحليلي لتسمية المجموعة الضيقة من الأطراف الفاعلة السياسية المحيطة ببشار الأسد التي استلبت أهم مؤسسات الدولة وتستخدم هذه السيطرة لارتكاب الجرائم من قبيل الابتزاز أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والبشر.

خلفية عامة

بحسب المراقبين الدوليين، تعتبر سوريا حاليًا من أكثر البلدان فسادًا في العالم (منظمة الشفافية الدولية 2024)، وتقوم عليها واحدة من الحكومات الأكثر قمعًا في العالم (مؤشر برتلسمان للتحوُّل 2023؛ منظمة فريدوم هاوس 2023). ولكي نفهم طبيعة حكومة بشار الأسد ومصادر قوتها، فمن الضروري أن نفهم السياق السياسي والاقتصادي المعين الذي وصل فيه الأسد إلى السلطة، فضلاً عن المنطق القائم من وراء صراعات القوة بين الرئاسة وحزب البعث في العقد الأول من حكمه.

في عام 2000، تولى بشار الأسد الحكم خلفًا لوالده حافظ الأسد، متعهدًا بإجراء إصلاحات، بما في ذلك تحرير السوق وإصلاح شبكات المحسوبية المستحكمة في البلد (لوب 2023). فخلال العقود الثلاثة من حكم حافظ الأسد (1971-2000)، استلب نظامه أجهزة الدولة، مستغلاً شبكة المحسوبية، حيث حوّل مؤسسات الدولة إلى أدوات لحكمه (خضّور 2015: 4؛ Perthes 1995). ويرى هينبوش (2015: 44) أن حزب البعث لعب دورًا مهمًّا في هذه العملية، حيث كان بمنزلة أداة لتعزيز التوافق الأيديولوجي فضلاً عن عمله كشبكة محسوبية، الأمر الذي طمس أوجه التمايز بين الأطراف الفاعلة السياسية والدولة السورية.

وبعد وفاة حافظ، أقر مجلس الشعب السوري تعديلاً دستوريًّا يقضي بخفض الحد الأدنى لسن المرشح للرئاسة إلى 34 سنة، وهو عمر بشار في ذلك الوقت. وبعدئذ تم تعيينه أمينًا عامًا لحزب البعث الحاكم،[1] الذي رشحه لرئاسة الجمهورية. وخاض بشار تلك الانتخابات دون منافس، حيث فاز بفترة رئاسية أولى استمرت سبع سنوات.

في الفترة الأولى من رئاسته، عمل الأسد على إجراء إصلاحات معينة، كتخفيف القيود على حرية التعبير والصحافة بشكل طفيف، والإفراج عن بضع مئات من السجناء السياسيين (مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2012). واتسمت هذه الفترة، المعروفة باسم "ربيع دمشق"، بالانفتاح النسبي، وساد تفاؤل في بعض الأوساط بأن بشار الأسد سيضع حدًّا لممارسات أبيه الراحل الاستبدادية (مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2012).

وقد حدثت تحولات أخرى مهمة في السنوات الأولى من حكم بشار الأسد، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى خصخصة احتكارات الدولة (مبيّض 2008). ويشير لوب (2023) إلى أنه وعلى الرغم من أن هذه التحركات كانت تهدف إلى تعزيز الإصلاح الاقتصادي، فإن ثمار هذه العمليات تركزت في أيدي الأطراف الفاعلة ذات الارتباطات السياسية. علاوة على ذلك، أدى إلغاء الدعم والحدود القصوى للأسعار إلى إلحاق أضرار بالفلاحين والعمال (لوب 2023).

كما تم أيضًا خصخصة قطاع التعليم، مما أنهى فترة سيطرة الدولة التي فرضها حزب البعث في عام 1963 (مبيّض 2008). لكن الإصلاحات الأخرى الرامية إلى تعزيز مشهد سياسي أكثر إدماجًا تعثرت. فعلى سبيل المثال، لم تُبذل أي محاولات لتعديل المادة 8 من الدستور السوري، التي

[1] لمزيد من التفاصيل حول حزب البعث وأصوله، انظر هينبوش (2015).

كرّست دور حزب البعث كحزب حاكم للدولة والمجتمع (مبيّض 2008).[2]

لكن في السنوات الأولى من رئاسة بشار الأسد، تطور حزب البعث إلى مصدر سلطة منافس، حيث يزاحم الرئيس على السيطرة على الجيش وقوات الأمن والحكومة (هينبوش 2015). وفي هذا الصراع على السلطة، برز الأسد منتصرًا، حيث نجح إلى حد كبير في إزاحة الحرس القديم وتعيين أشخاص موالين له بحلول عام 2002 (هينبوش 2015). وعلى الرغم من أن الأسد تمكّن من تثبيت الموالين له في المناصب الحيوية، فإن هؤلاء الحلفاء الجدد كانوا يفتقرون إلى شبكات العلاقات الواسعة، مما ساهم في تآكل الروابط بين إدارته وقاعدة دعمها السابقة في المناطق الريفية (هينبوش 2015: 21).

أدى هذا التحول إلى اعتماد الأسد بشكل متزايد على نخب الأعمال الجديدة التي أثْرت إبّان الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في العقد الأول من حكمه (هينبوش 2015). فعلى سبيل المثال، كان ابن خاله رامي مخلوف أحد أباطرة الأعمال الجدد الذين احتكروا القطاعات الاقتصادية المربحة واستغلوا الفرص التي برزت خلال عمليات الخصخصة (هينبوش 2015: 39).

وأثناء "ربيع دمشق"، تعالت الأصوات المطالبة بالإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية بشكل متنامٍ، وازدادت الناشطية السياسية المعارضة بقيادة عدد من المثقفين الدمشقيين المطالبين بالتعددية السياسية (مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2012؛ تقرير سوريا 2001).

لكن على الرغم من الانفتاح الأوّلي، سرعان ما نكصت رئاسة الأسد إلى التدابير الاستبدادية في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (هينبوش 2015). وكان من هذا تشديد الرقابة الإعلامية والفنية وتوسيع نطاق المراقبة المفروضة على الأفراد واشتداد العنف الممارس ضد معارضي الأسد، لا سيما بعد انسحاب سوريا من لبنان في عام 2005 (هيومن رايتس ووتش 2010).

ويزعم أودونوغو (2020: 36) أن هذه الفترة آذنت بعودة إلى "الحكم بالقانون"، حيث "[كانت] قدرة الحكومة التعسفية على وضع القوانين وتعديل نصوصها على هواها سمة أساسية". وقد مكّن هذا الأسد من إقامة "نظام حكم مستقر نسبيًّا" لا يتسم "بالخروج عن القانون بل بغياب سيادة القانون"، حيث تمكنت الشخصيات القوية من استغلال القوانين القائمة وفي بعض الأحيان ممارسة نشاطهم فوق القانون (أودونوغو 2020: 36-37). وفي ظل هذه الظروف، يزعم ليندرز (2010: 3) أن السلطة القضائية شكلت إلى حد كبير أداة من أدوات "استراتيجيات النظام القسرية لقمع المعارضة".

الحرب الأهلية

على الرغم من محاولة الأسد معالجة مواطن الضعف المحورية في إدارته الموروثة، كتراجع عائدات النفط، إلا أنه احتفظ بالكثير من جوانب نظام والده، بما في ذلك شرعيته القومية (هينبوش وزينتل 2015). ومع ذلك، كان انخفاض الريوع محركًا رئيسيًّا للانتفاضة الشعبية في عام 2011، لأن الائتلاف الناظم لمختلف الطوائف الذي أقيم إبّان حكم حافظ الأسد كان يعتمد أشد الاعتماد على هذه الريوع (هينبوش وزينتل 2015). ومع تراجع هذه الريوع، انهارت روابط المحسوبية بين النخب السياسية والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا (هينبوش وزينتل 2015: 291).

وشهدت الفترة نفسها ظهور أباطرة الأعمال الذين استفادوا من تحرير الاقتصاد (هينبوش 2015)، مما أدى إلى اتساع أوجه التفاوت في المجتمع السوري (هينبوش وزينتل 2015). فعلى سبيل المثال، عاد

[2] تم إلغاء المادة 8 في أعقاب اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 2011. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، عيّن الأسد لجنة لصياغة دستور جديد، والذي تم إقراره في عام 2012. وألغى الدستور الجديد هذه المادة، واستحدث نظام التعددية الحزبية (فارس 2014). لكن على أرض الواقع، ظلت السيطرة مركّزة في يد الأسد، حيث نصت المادة 105 من الدستور على أن يكون رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة. كما يسيطر الرئيس أيضًا على أجهزة الاستخبارات الأربعة (فارس 2014).

تحرير الزراعة إلى حد كبير بالنفع على المستثمرين، الذين تمكنوا من الاستيلاء على الأراضي التي كانت مملوكة للدولة سابقًا (ضاهر 2018).

وبحلول عام 2007، كان 33% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وهو أكثر من ضعف معدل الفقر (14.3%) الذي كان سائدًا في أواخر تسعينيات القرن العشرين (أبو إسماعيل وآخرون 2011: 7؛ مطر 2015). وفتحت اتفاقيات التجارة الحرة أبواب سوريا أمام الواردات التي قوضت شركات التصنيع المحلية الصغيرة والمتوسطة، فيما أسفرت ممارسات الحكم بالقانون وما قابلها من غياب لسيادة القانون عن ردع الاستثمارات في الأصول الإنتاجية (هينبوش وزينتل 2015: 292).

وتفاقم هذا الوضع بسبب ما شهدته سوريا بين عامي 2006-2010 من أسوأ موجة جفاف في تاريخها الحديث، مما أسفر عن إفقار مئات الآلاف من الأسر الزراعية (الريشاني 2016). وأدى هذا إلى هجرة الناس جماعيًا إلى المناطق الحضرية، مما ساهم بشكل أكبر في ارتفاع مستويات البطالة في المناطق الحضرية (هينبوش وزينتل 2015).

ويمكن القول بأن الانقسامات الطائفية لعبت دورها أيضًا، حيث شعرت الأغلبية السنية بالتهميش بسبب الامتيازات الممنوحة للنخب العلوية، وهي طائفة أقلية من طوائف المذهب الشيعي تنتمي إليها عائلة الأسد (هينبوش وزينتل 2015).[3]

اندلعت أولى الاحتجاجات الكبيرة ضد الحكومة في مارس/آذار 2011 في محافظة درعا الريفية، التي سبق أن تضررت بشدة من الجفاف. وكانت الشرارة التي أطلقتها هي اعتقال وإساءة معاملة الفتية الذين كتبوا رسائل مناهضة للأسد برشاشات طلاء على جدران إحدى المدارس، مما أسفر عن خروج مظاهرات جماهيرية لدعمهم (لوب 2023). وسرعان ما امتدت هذه الاحتجاجات إلى ما هو أبعد من درعا لتشمل مدنًا كبرى كدمشق وحماة وحمص (لوب 2023). وكان رد الرئيس الأسد على هذه الاضطرابات عبارة عن خطاب وطني عزى فيه الاضطرابات إلى تأثيرات خارجية تهدف إلى زعزعة استقرار سوريا (تاوب 2016). وصعّدت الحكومة استجابتها حيث استخدم الجيش السوري تدابير صارمة، من ضمنها الاعتقالات الجماعية واستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين. وخرجت أيضًا تقارير تتحدث عن حالات تعذيب وقتل خارج نطاق القضاء في مراكز الاحتجاز (لوب 2023).

وفي أواخر أبريل/نيسان 2011، استدعى الجيش السوري دباباته وفرض حصارًا على درعا، فيما تم قطع الكهرباء والمواد الغذائية والمياه والأدوية عن السكان (هينبوش وزينتل 2015). وتطور الوضع في سوريا بسرعة منتقلاً من الاحتجاجات واسعة النطاق إلى حرب أهلية بين الحكومة السورية وقوات المعارضة. اتسم هذا الصراع بانخراط دولي واسع، حيث لعبت قوى رئيسية مثل روسيا وإيران والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا والمملكة العربية السعودية وتركيا والأردن والإمارات العربية المتحدة أدوارًا كبيرة (مركز العمل الوقائي 2024).

وفي يوليو/تموز 2011، قام منشقون عن جيش الأسد بتشكيل الجيش السوري الحر، وتلا ذلك تشكيل ائتلافات معارضة أخرى، وذلك على نحو ما سنناقش في الأقسام التالية (لوب 2023).

واليوم يعيش أكثر من 90% من سكان سوريا تحت خط الفقر (ليدرر 2023). وبحسب أرقام البنك الدولي، فإن عدد السكان الذي كان يزيد عن 22.7 مليون نسمة قبل الصراع انخفض إلى 18.9 مليون نسمة في عام 2016 قبل أن يتعافى إلى 22.1 مليون نسمة في عام 2022 (البنك الدولي 2023). ونزح إجمالاً 11.9 مليون نسمة نزوحًا قسريًا داخل سوريا وعبر حدودها (كاسيلوفيتش وسبروك 2023).

مناطق السيطرة

على مدى 13 عامًا من الحرب الأهلية في سوريا، طورت الأطراف الفاعلة الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية اقتصادات سياسية

[3] المناقشة التفصيلية حول هذا الموضوع تتجاوز نطاق هذه الإجابة لمكتب المساعدة، وهناك وجهات نظر مختلفة مذكورة في المؤلفات المنشورة حول دور الانقسامات الطائفية في الصراع السوري. انظر مثلاً: الدوغلي 2021.

مترابطة شهدت إلى حد كبير اختفاء الحدود بين الرسمي وغير الرسمي (هايدمان 2023). ويتجلى هذا بشكل خاص في المناطق الحدودية، حيث نشأت علاقات وثيقة بين المهربين والمسؤولين الحكوميين والسماسرة والجماعات المسلحة (هايدمان 2023).

ولضمان الشرعية، عمدت الائتلافات الحاكمة في المناطق التي تسيطر عليها كل من قوات الأسد وجماعات المعارضة إما إلى الاستيلاء على المؤسسات الرسمية أو إنشاء مؤسسات رسمية لنفسها توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية وتنظم الأسواق المحلية وتشرف على التبادل عبر الحدود (هايدمان 2023). كما تدير هذه الأطراف أيضًا توزيع السلع الأساسية والمعونات الإنسانية، وهو ما يمثل أحد محركات الفساد المهمة في سوريا.

ووفقًا لهايدمان (2023)، في الأراضي التي يسيطر عليها الأسد، يمكن للمرء أن يلاحظ: (أ) استلاب مؤسسات الدولة ووظائفها وتحويلها إلى أدوات "سلب على أيدي النظام"، و(ب) اتساع انخراط إدارة الأسد في الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي تشكل مصدرًا مهمًّا للإيرادات. وفي المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، يمكن أيضًا ملاحظة سلوكيات السلب والنهب. لكن على الرغم من أن الجريمة المنظمة تمارس نفوذًا على الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد، إلا أن المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الأخرى تشهد محاولات ملحوظة من جانب هذه الأطراف الفاعلة غير الحكومية للتحول إلى سلطات حاكمة تمتلك مؤسسات مماثلة لما نراه في الدول مكتملة الأركان (هايدمان 2023).

وتوجد أربع مناطق سيطرة متمايزة في سوريا، وهي:

- السلطات السورية (تحت قيادة الرئيس بشار الأسد)
- الحكومة السورية المؤقتة
- حكومة الإنقاذ السورية
- الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (انظر الشكل 1) (وزارة الشؤون الخارجية الهولندية 2023: 10-11)

يوضح الشكل 1 في الصفحة التالية بصورة تقريبية مناطق السيطرة في سوريا: اللون الأحمر يشير إلى السلطات السورية، والأخضر بنقاط صفراء يشير إلى الحكومة السورية المؤقتة، والأخضر يشير إلى حكومة الإنقاذ السورية، والأرجواني يشير إلى الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. المصدر: وزارة الشؤون الخارجية الهولندية (2023: 11).

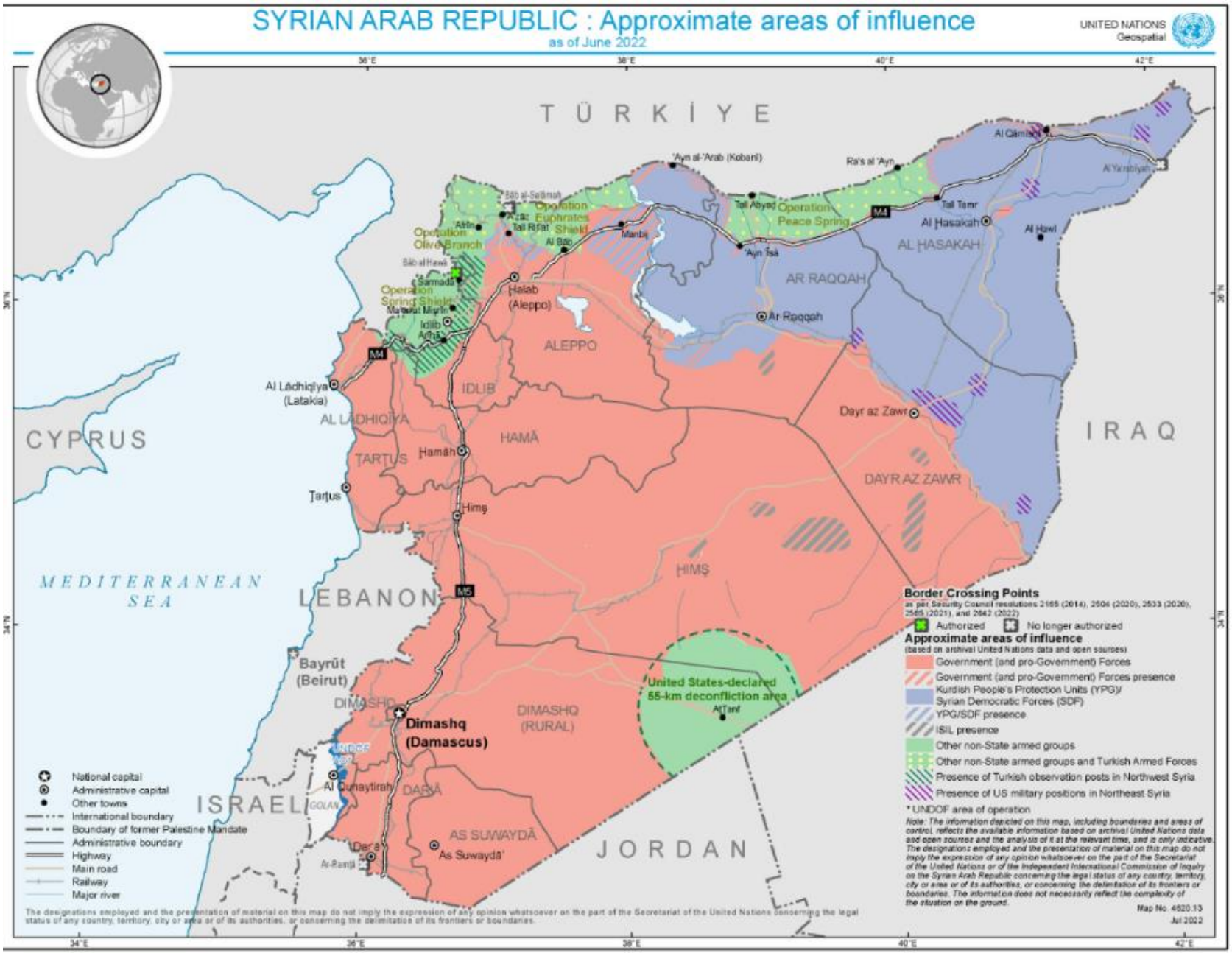
SYRIAN ARAB REPUBLIC : Approximate areas of influence
as of June 2022
UNITED NATIONS
Geospatial
TÜRKİYE
CYPRUS
IRAQ
LEBANON
ISRAEL
JORDAN
MEDITERRANEAN SEA
Al Qāmishlī
'Ayn al-'Arab (Kobanî)
Ra's al 'Ayn
Al Ḥasakah
Al Hawl
Tall Abyad
Tall Tamr
'Ayn Īsá
Manbij
Al Bāb
Aʻzāz
Tall Rifʻat
Afrīn
Ḥalab (Aleppo)
Ar Raqqah
Dayr az Zawr
Idlib
Ariḥā
Al Lādhiqīya (Latakia)
Ṭarṭūs
Ḥamāh
Ḥimṣ
Bayrūt (Beirut)
Dimashq (Damascus)
Al Qunaytirah
Dar'ā
As Suwaydā'
AL ḤASAKAH
AR RAQQAH
ALEPPO
IDLIB
AL LĀDHIQĪYA
TARTUS
HAMĀ
DAYR AZ ZAWR
ḤIMṢ
DIMASHQ
DIMASHQ (RURAL)
DARʻĀ
AS SUWAYDĀ
GOLAN
Operation Euphrates Shield
Operation Olive Branch
Operation Peace Spring
Operation Spring Shield
United States-declared 55-km deconfliction area
At Tanf
M4
M5
Border Crossing Points
as per Security Council resolutions 2165 (2014), 2504 (2020), 2533 (2020), 2585 (2021), and 2642 (2022)
Authorized
No longer authorized
Approximate areas of influence
(based on archival United Nations data and open sources)
Government (and pro-Government) Forces
Government (and pro-Government) Forces presence
Kurdish People's Protection Units (YPG)/ Syrian Democratic Forces (SDF)
YPG/SDF presence
ISIL presence
Other non-State armed groups
Other non-State armed groups and Turkish Armed Forces
Presence of Turkish observation posts in Northwest Syria
Presence of US military positions in Northeast Syria
* UNDOF area of operation
Note: The information depicted on this map, including boundaries and areas of control, reflects the available information based on archival United Nations data and open sources and the analysis of it at the relevant time, and is only indicative. The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations or of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries. The information does not necessarily reflect the complexity of the situation on the ground.
Map No. 4520.13
Jul 2022
National capital
Administrative capital
Other towns
International boundary
Boundary of former Palestine Mandate
Administrative boundary
Highway
Main road
Railway
Major river
The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.
34°E
36°E
38°E
40°E
42°E
36°N
34°N

السلطات السورية

تحتفظ الحكومة السورية بالسيطرة على غالبية أراضي البلد، كما هو موضح في الشكل 1، مع انخراط مجموعة متنوعة من الفصائل المسلحة الأجنبية والمحلية في توقيتات مختلفة. وتشمل هذه الفصائل المسلحة: الجيش الروسي، والحرس الثوري الإسلامي الإيراني، والميليشيات الموالية لإيران، وجماعات الدفاع الذاتي المحلية، والعصابات شبه الإجرامية (وزارة الشؤون الخارجية الهولندية 2023: 11؛ انظر أيضًا كوراني ومايرز 2016).

وبحسب وزارة الشؤون الخارجية الهولندية (2023)، فإن هذه المجموعات تنشط في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وهناك أدلة على إقدام الحكومة على تفويض السيطرة إلى فصائل مختلفة داخل أراضيها، لا سيما في محافظتي درعا والسويداء في جنوب سوريا. كما تحدثت تقارير أيضًا عن وجود خلايا تابعة لتنظيم داعش في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة (وزارة الشؤون الخارجية الهولندية 2023).

وتستخدم الحكومة التي يقودها الأسد مؤسسات الدولة لتعزيز شرعيتها وترسيخ سلطتها بتوفير السلع والخدمات الأساسية للسكان. لكن تشير التقارير إلى أن هذه المؤسسات تُستخدم للنهوض بمصالح مجموعة مختارة مقربة من الدائرة الداخلية للأسد (محشي وآخرون 2020). ويقال إن مكتب الرئاسة وحزب البعث والأجهزة الأمنية هي الكيانات الرئيسية التي تمارس من خلالها الزمرة المحيطة بالأسد نفوذها على عمليات الدولة (محشي وآخرون 2020).

الحكومة السورية المؤقتة

في أواخر عام 2012، تأسس في الدوحة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي ضم جماعات المعارضة السورية وممثلين عن المجالس المحلية والجماعات المسلحة والمجلس الوطني الكردي والمنظمة الآثورية الديمقراطية وأقليات أخرى (هاوش 2021: 2). وكان الائتلاف يهدف إلى حكم الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، فيوحد المعارضة المسلحة السورية تحت قيادة عسكرية واحدة ويقيم حكومة انتقالية (هاوش 2021: 2). فأنشأ الائتلاف الحكومة السورية المؤقتة في عام 2013 باعتبارها فرعه التنفيذي المؤقت، حيث تألفت من تسع وزارات تهدف إلى الإشراف على المجالس المحلية والإقليمية وتقديم الدعم لها في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة (وزارة الشؤون الخارجية الهولندية 2023؛ هاوش 2021: 2). وتشمل المنطقة الخاضعة لسيطرته جيبين يقعان على الحدود مع تركيا، حيث يمتد الأول من عفرين في الغرب وصولاً إلى جرابلس في الشرق، والثاني من تل أبيض إلى رأس العين (تسوركوف 2022).

وعلى الرغم من الترحيب المفعم بالحماس الذي لاقته الحكومة السورية المؤقتة من الأطراف الفاعلة الغربية في البداية، إلا أن الدعم الدولي المقدم لها تضاءل على مر السنين نتيجة تراجع الاهتمام الغربي بالصراع السوري، وتآكل شرعية الحكومة السورية المؤقتة داخل سوريا، والروابط الوثيقة التي تربطها بتركيا (هاوش 2021: 1).

تأسس الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا رسميًّا في عام 2017، وهو ائتلاف يضم جماعات المعارضة السورية المسلحة. وعلى الرغم من أن الجيش الوطني السوري يتبع رسميًّا وزارة الدفاع بالحكومة السورية المؤقتة (تسوركوف 2022: 5)، إلا أن الواقع يقول إنه يخضع لسيطرة الجيش والاستخبارات التركية (تسوركوف 2022). علاوة على ذلك، تفتقر الحكومة السورية المؤقتة إلى السيطرة على التعيينات والموارد واتخاذ القرار، حيث يتولى مكتب المحافظ التركي على الجهة الأخرى من الحدود عملية التعيين ودفع الرواتب للقضاة ورجال الشرطة والمعلمين والأطباء العاملين في وزارات الحكومة السورية المؤقتة (تسوركوف 2022: 12). كما تمارس تركيا أيضًا نفوذها على المجالس المحلية (تسوركوف 2022).

حكومة الإنقاذ السورية

تشكلت حكومة الإنقاذ السورية سنة 2017 في محافظة إدلب في شمال غربي سوريا كحكومة بديلة تابعة للمعارضة السورية (وزارة الشؤون الخارجية الهولندية 2023). وحظيت بدعم من ائتلاف الثوار الإسلاميين المعروف باسم هيئة تحرير الشام، والذي يمتلك السلطة بحكم الواقع في

المنطقة (نصّار وآخرون 2017؛ وزارة الشؤون الخارجية الهولندية 2023؛ نصر 2023). وخرجت هيئة تحرير الشام من رحم جبهة النصرة، الفرع السوري لتنظيم القاعدة، وتم تصنيفها كمنظمة إرهابية من قِبل الولايات المتحدة وتركيا والأمم المتحدة (وزارة الشؤون الخارجية الهولندية 2023: 13؛ نصر 2023؛ تسوركوف 2022). وتمارس هيئة تحرير الشام نشاطها في منطقة إدلب الكبرى، التي تشمل أجزاء من ريف حلب الغربي وجبال اللاذقية وسهل الغاب (العبد الله وسلّام 2023).

في هذه المنطقة، طورت هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ السورية إطارًا مؤسسيًّا متقنًا أشبه بإطار الدول مكتملة الأركان، بما في ذلك الرؤساء ومجالس الوزراء والوزارات والهيئات التنظيمية والوكالات التنفيذية وغيرها (هايدمان 2023). وتضم حكومة الإنقاذ السورية رئيس وزراء يتم انتخابه من قبل هيئة تشريعية تسمى مجلس الشورى العام، بجانب 11 وزارة (سولومون 2022؛ ليفانت 24 2023).

كان تشكيل حكومة الإنقاذ السورية واحدة من محاولات هيئة تحرير الشام الرامية إلى اكتساب شرعية بين أهالي المنطقة، حيث تمثل حكومة الإنقاذ السورية، المؤلفة من تكنوقراط مستقلين ومرتبطين بهيئة تحرير الشام، جناح الحكم التابع لهيئة تحرير الشام (العبد الله وسلّام 2023). ومن خلال حكومة الإنقاذ السورية، تنفذ هيئة تحرير الشام برامج رعاية اجتماعية مختلفة، وتدير برامج للمعونات الغذائية، وتسيطر على الاقتصاد من خلال بنك الشام (العبد الله وسلّام 2023). وتُصْدر حكومة الإنقاذ السورية أيضًا وثائق مدنية لأكثر من 3 ملايين مدني، ثلثاهم من النازحين داخليًّا (العبد الله وسلّام 2023). علاوة على ذلك، تسيطر هيئة تحرير الشام على معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، الذي تتدفق من خلاله المعونات الإنسانية التي يعتمد عليها 90% من السكان الذين يعيشون في شمال غرب سوريا (العبد الله وسلّام 2023).

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

في عام 2015 تأسس مجلس سوريا الديمقراطية كاتحاد يتألف من أحزاب سياسية متعددة الأعراق وجمعيات ومنظمات مجتمع مدني وناشطين محليين، ويمثل القيادة السياسية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (مجلس سوريا الديمقراطية، دون تاريخ (أ)). وتمثل قوات سوريا الديمقراطية الجناح العسكري لمجلس سوريا الديمقراطية، وقد تمكنت من استعادة السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي من أيدي داعش بدعم من الولايات المتحدة (مؤسسة إمباكت ومعهد إيست ويست 2019؛ وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء 2023). وفي أعقاب هذه المكاسب الإقليمية، قرر مجلس سوريا الديمقراطية إنشاء إدارة ذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا، مما أدى إلى تشكيل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (مؤسسة إمباكت ومعهد إيست ويست 2019؛ مجلس سوريا الديمقراطية، دون تاريخ (ب)).

ولا تملك الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا السيطرة الكاملة على أراضيها، حيث تسيطر السلطات السورية على عدة جيوب، وتتواجد قوات من الجيش العربي السوري والجيش الروسي على الحدود مع تركيا (وزارة الشؤون الخارجية الهولندية 2023: 14).

مدى الفساد

بحسب مراقبين دوليين، تعد سوريا من أكثر بلدان العالم فسادًا. ويتفشى الفساد في جميع أجزاء المجتمع، ويستشري في المناطق التي تسيطر عليها حكومة الأسد وجماعات المعارضة (مؤشر برتلسمان للتحوُّل 2023؛ فريدوم هاوس 2023؛ منظمة الشفافية الدولية 2024). ويتعرض سكان الأجزاء المتنازع عليها من البلد للانتهاكات والحصار العسكري وانقطاع المعونات الإنسانية والنزوح الجماعي (فريدوم هاوس 2023).

ويخضع جزء كبير من الاقتصاد السوري لسيطرة صارمة من جانب حكومة الأسد وحلفائها. وقد أتاحت الحرب الأهلية فرصًا جديدة للفساد، مما عاد بالنفع على إدارة الأسد وشركائها، بما في ذلك الحلفاء الأجانب، الذين يستفيدون، وفقًا لمنظمة فريدوم هاوس (2023)، من الصفقات التجارية والعقود الحكومية المشبوهة. بالإضافة إلى ذلك، تشير تقارير إلى أن المعونات الإنسانية والخدمات الحكومية الأساسية يتم تقديمها أو منعها استنادًا إلى الولاء السياسي لحكومة الأسد (فريدوم هاوس 2023).

وتشير فريدوم هاوس (2023) إلى استشراء الفساد في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة أيضًا. فعلى سبيل المثال، اتُّهمت الميليشيات المدعومة من تركيا بالنهب والابتزاز والسرقة، فيما شكا ناشطون محليون من أنهم لا يصل إليهم إلا القليل من المعونات الدولية التي يقال إنها تقدَّم في الخارج لممثلي المعارضة، مما يثير شبهات وجود فساد (فريدوم هاوس 2023).

ويشير تقرير مؤشر برتلسمان للتحوُّل (2023) إلى تفشي الفساد في سوريا، حيث تعتمد جميع الإدارات الحاكمة على مصادر إيرادات غير مشروعة. وترتبط قضايا الفساد المرفوعة ضد كبار المسؤولين أو كيانات الأعمال القوية نمطيًّا بصراعات داخلية على السلطة لا بجهود حقيقية لمكافحة الفساد (مؤشر برتلسمان للتحوُّل 2023).

وينوّه مؤشر الجريمة المنظمة (2023) إلى أن الأطراف الفاعلة الإجرامية، بما في ذلك الأطراف الفاعلة التابعة للدولة والكيانات الأجنبية والشبكات الإجرامية، تنخرط في مختلف أشكال الفساد، كالرشوة والمحسوبية، لممارسة السيطرة على الأسواق الإجرامية، كإنتاج المخدرات والاتجار بها.

ويضع مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (2024) سوريا قرب ذيل القائمة، حيث احتل البلد المرتبة 177 من أصل 180 بلدًا، مع حصوله على 13 من 100 درجة في عام 2023.

تشير الأدلة المستقاة من الدراسات الاستقصائية إلى زيادة في إدراك الفساد، حيث وجدت إحدى الدراسات التي أُجريت في عام 2020 أن 54% من المشاركين في الدراسة أفادوا بوجود معدلات فساد عالية جدًّا (الرابطة السورية لكرامة المواطن 2021(أ)). علاوة على ذلك، قال أكثر من نصف المشاركين في الدراسة إنهم ما كانوا ليبلغوا عن الفساد (الرابطة السورية لكرامة المواطن 2021(أ)). ووجدت الدراسة نفسها أن أكثر من نصف المشاركين (52%) يرون أنهم لا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى النظام القضائي بشكل عادل وشفاف (الرابطة السورية لكرامة المواطن 2021(أ): 39).

أشكال الفساد

استلاب الدولة

منذ عام 2011، أعادت الحرب الأهلية في سوريا تشكيل ديناميات التفاعلات بين عالمي السياسة والأعمال في البلد. ويعتبر الاجتماع الذي عقد في فندق شيراتون بدمشق عام 2019 بدعوة من حاكم مصرف سوريا المركزي مثالاً على التغيرات في تركيبة نخبة الأعمال المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحكومة الأسد (الجلبي 2023(أ)). فخلال هذا اللقاء، طُلب من رجال أعمال بارزين إيداع مبالغ بالدولار الأمريكي في البنك المركزي في محاولة لتحقيق استقرار العملة السورية (الجلبي 2023(أ)). ويشير الحلبي (2019) إلى أن هذه المجموعة من رجال الأعمال ضمت أفرادًا كانوا شبه مغمورين قبل اندلاع الحرب الأهلية، والذين جمعوا ثروات طائلة من خلال تعاملاتهم في اقتصاد الحرب. والآن تهيمن هذه الطبقة الجديدة من نخبة الأعمال التي نشأت منذ عام 2011 على أهم القطاعات الاقتصادية وتحتفظ بعلاقات قوية مع حكومة الأسد (الحلبي 2019).

والواقع أن الروابط السياسية مع زمرة الأسد أصبحت ضرورية لنجاح الأعمال، حيث توفر هذه الروابط إمكانية الوصول إلى نقاط التفتيش العاملة، والحصول على عقارات في الأراضي المصادرة، والتجارة غير المشروعة في النفط (محشي وآخرون 2020؛ الجلبي 2023(أ)؛ هينبوش 2020).

ويشير محشي وآخرون (2020: 7) إلى أن ميل حكومة الأسد إلى الحكم بالقانون تعمق خلال الحرب الأهلية. وينوهون إلى أن الرئاسة ما عليها سوى إصدار القوانين وتوجيه البرلمان للموافقة عليها، وبالتالي فإن "العامل الحاسم الوحيد في تطبيق هذه القوانين [...] هو مصالح النظام في الاحتفاظ بالسلطة والسيطرة على موارد سوريا". وبحسب المؤلفين، يستخدم الأسد وشركاؤه مؤسسات الدولة لانتزاع الريوع من الشركات، حيث يضيّقون عليها من خلال المصادرات والابتزاز ونزع الملكية (محشي وآخرون 2020).

والواقع أن الحكم بالقانون وإصدار أحكام قانونية جديدة كرّس المصادرات الممنهجة لأصول الشركات، وساعد الأسد على إحكام قبضته على الاقتصاد السوري، وخلق نخبة أعمال جديدة تدين بالولاء للزمرة المحيطة بالأسد وتعتمد عليها (تقرير سوريا 2022). وكان الضحية الأبرز لهذه العملية ابن خال بشار، رامي مخلوف، الذي ذكرت تقارير أنه كان يسيطر على أكثر من نصف الاقتصاد السوري قبل الحرب (الجلبي 2023(أ)). ففي عام 2020، أمرت الحكومة السورية بمصادرة أصول مخلوف وفرضت حظرًا لمدة خمس سنوات على قدرته على التعاقد مع المؤسسات الحكومية (الجزيرة 2020؛ بولس 2020).

يرتبط استلاب الدولة أيضًا بالقوانين المصممة خصيصًا. ولا تعود هذه القوانين بالنفع على كيانات الأعمال المحلية ذات الارتباطات السياسية فحسب، بل تعود بالنفع أيضًا على الشركات الأجنبية المرتبطة بحلفاء الأسد، كروسيا وإيران. ففي عام 2018، صدر القانون رقم 10، الذي سمح بإنشاء مناطق تنظيمية من أجل إعادة الإعمار، وكان الغرض الحقيقي منه، كما يزعم محشي وآخرون (2020: 9)، إعادة توزيع الممتلكات والأراضي على المتربّحين ذوي الارتباطات السياسية. وتتمتع بعض الشركات باتفاقيات خاصة مع جهات حكومية. فوفقًا لمحشي وآخرون (2020: 14)، أحد الأمثلة البارزة على ذلك شركة هيسكو للهندسة والإنشاء، التي كانت تستورد النفط الخام ويرتبط مالكها بعلاقة شخصية مع الأسد ويمتلك روابط قوية مع الأجهزة الأمنية، فضلاً عن علاقاته الجيدة مع الشركات الروسية.

وتشمل الترتيبات الأخرى قوانين تضفي الشرعية على الوضع الاحتكاري لشركات معينة. فعلى سبيل المثال، سمح المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 2015 للمجالس المحلية بتأسيس شركات قابضة بالشراكة مع الشركات الخاصة. ويذكر محشي وآخرون (2020: 14) أنه بناءً على هذا المرسوم، أنشئت كيانات مرتبطة بأباطرة أعمال خاضعين للعقوبات الأمريكية ونجحت في احتكار جميع مشاريع إعادة الإعمار التي تشرف عليها حكومة الأسد. وبحسب وزارة الخزانة الأمريكية (2019)، فإن هذه المشاريع المشتركة صادرت عقارات يملكها مواطنون سوريون ونقلت ملكيتها إلى مسؤولين حكوميين مقابل حصة من الأرباح.

وتعود القرارات الحكومية الأخرى بالنفع على الأشخاص المقربين من الدائرة الداخلية للأسد، كفرض استخدام البطاقة الذكية على جميع الأسر في دمشق لشراء الوقود اعتبارًا من عام 2019 فصاعدًا. وحصلت شركة تسمى "تكامل" على حقوق حصرية لإدارة وتنظيم البطاقات الذكية، ويقال إن هذه الشركة مملوكة جزئيًا لابن خالة أسماء زوجة بشار الأسد (محشي وآخرون 2020؛ العقوبات المفتوحة، دون تاريخ).

وتشير الجلبي (2023(أ)) إلى أسماء تحديدًا كشخصية رئيسية في ديناميات استلاب الدولة بعد عام 2011. وتشير تقارير إلى إنها تستغل منصبها كرئيسة المجلس الاقتصادي التابع للرئاسة لإنشاء شبكات محسوبية واسعة النطاق وإدارة توزيع أموال المعونات الدولية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة (الجلبي 2023(أ)). بالإضافة إلى ذلك، تزعم الجلبي (2023(أ)) أن حكومة الأسد سيطرت على شبكة واسعة للأعمال الخيرية والمحسوبية كان يديرها في السابق رامي مخلوف، وبالتالي عززت قبضتها على قطاع المعونات.

لكن هناك قوانين أخرى عادت بالنفع على المصالح الأجنبية. فعلى سبيل المثال، سمح القانون رقم 5 لسنة 2016 بأن يكون المستثمرون الأجانب ضمن المساهمين في الكيانات العامة. وقد وفر هذا القانون إطارًا قانونيًا للاستغلال الاقتصادي للأصول السورية، كالاستثمار الروسي في ميناء طرطوس (محشي وآخرون 2020: 7). وعلاوة على ذلك، أفادت الصباغ وآخرون (2022) بأن إحدى شركات تشغيل الهاتف المحمول الكبيرة في سوريا، وهي شركة وفا تيليكوم، التي حصلت على ترخيص في عام 2022 بالإضافة إلى احتكار لمدة ثلاث سنوات لتشغيل أولى شبكات الجيل الخامس في البلد، ترتبط بروابط متعددة مع الحرس الثوري الإيراني، في حين أن أحد كبار المساهمين فيها هو مساعد الأسد يسار إبراهيم.

ويبدو استلاب الدولة واضحًا في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة أيضًا. فعلى الرغم من أن هذه المناطق ليست دولاً مكتملة الأركان، إلا أنها تضم مؤسسات موازية تخضع لسيطرة الجماعات المسلحة. ووفقًا لما ذكره محشي وآخرون (2020: 17)، يوجد تعاون رسمي وغير رسمي بين السلطات بحكم الواقع والكيانات الاقتصادية التابعة.

فعلى سبيل المثال، استُغلت هيمنة هيئة تحرير الشام في إدلب لفرض السيطرة على الشركات المربحة (محشي وآخرون 2020). فقد حصلت شركة وتد للبترول، على سبيل المثال، على حقوق احتكار سوق الوقود في إدلب (حايد 2019؛ محشي وآخرون 2020: 17). علاوة على ذلك، تمكنت شركة وتد للبترول من تأمين سعر مخفض لتعرفة نقل الوقود التي كانت مفروضة على معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا. لكن هذا التخفيض لم يؤد إلى انخفاض ملحوظ في الأسعار في إدلب، بل أفادت تقارير بأنه لم يعد بالنفع إلا على شركة وتد للبترول على حساب هيئات الحكم المحلي (محشي وآخرون 2020: 18).

وعلى الرغم من أن العقود المربحة لتشغيل آبار النفط في الشمال الشرقي (المنطقة التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا) يتم منحها ظاهريًا من خلال مناقصات عامة، إلا أنه على أرض الواقع يتم اختيار الفائزين بهذه العقود على أساس الروابط السياسية (محشي وآخرون 2020: 17).

الفساد الإداري

تشير التقارير إلى أن الرشوة من أكثر أشكال الفساد شيوعًا في سوريا، ويعزى هذا إلى حد كبير إلى سوء الظروف الاقتصادية، وانخفاض الأجور، وعدم اتخاذ الحكومة إجراءات لمكافحة الفساد (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 6). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الرشوة كانت مستشرية حتى قبل عام 2011، حيث كانت وسيلة للتغلب على بيروقراطية الدولة.

وتتفشى الرشوة القسرية بشكل خاص في مؤسسات الدولة، بما في ذلك قطاعا التعليم والصحة، حيث تشير التقارير إلى أن الموظفين الحكوميين يعتبرونها جزءًا حيويًا من دخلهم (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 6). ويؤثر هذا بشكل غير متناسب على الشرائح السكانية الأشد فقرًا ومن لا يرتبطون بأي روابط سياسية (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 6). فقد وجدت إحدى الدراسات أن 59% من المشاركين أجابوا بقولهم إنهم يضطرون إلى دفع رشاوى للحصول على حقوق المواطنة، كاستخراج الوثائق أو الحصول على الأذونات الحكومية (الرابطة السورية لكرامة المواطن 2021(أ)).

وتمتد طلبات الرشوة إلى ما هو أبعد من الخدمات العامة الأساسية حيث يضطر المواطنون في بعض الأحيان إلى دفع رشاوى لتجنب الاحتجاز أو المضايقات على أيدي الأجهزة الأمنية (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ)). وتشكل نقاط التفتيش وسيلة أخرى لأخذ الرشاوى بالإكراه. فعلى سبيل المثال وفي عام 2016، أقام الاتحاد الوطني لطلبة سوريا نقاط تفتيش على مدخل جامعة البعث في حمص لانتزاع مدفوعات من الطلاب (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 7). وتمر هذه الأشكال من الانتهاكات نمطيًا دون رادع بفضل الروابط القوية بين اتحادات الطلبة والأجهزة الأمنية (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 7).

بالإضافة إلى ذلك، ذكر مركز التحليلات العملياتية والأبحاث في تقرير أن المواطنين اضطروا إلى دفع رشاوى للوسطاء لحجز المواعيد من خلال البوابة الجديدة لتقديم طلبات استخراج جوازات السفر، التي انطلقت عبر الإنترنت في عام 2021، حيث تراوحت الرشاوى بين 40 و 318 دولارًا أمريكيًا (وزارة الخارجية الأمريكية 2022، مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(ب)).

وتشير تقارير إلى أن الفساد في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة متفشٍ في المؤسسات شبه الرسمية والجهات المختصة بتقديم الخدمات (محشي وآخرون 2020). وفي الشمال الغربي، أفاد عوض (2021) بأن المجالس المحلية تعطي نسبة من المعونات التي تتلقاها لمسؤولين من الإدارة العامة لشؤون النازحين يتبعون حكومة الإنقاذ السورية من أجل التأثير على تخصيص الإمدادات لمخيمات النازحين في منطقتهم. ومن ثم فالمعونات الإنسانية تتأثر أيضًا بالرشوة.

وفي الشمال الشرقي، يتم تحفيز بعض المنظمات المحلية لرشوة المسؤولين لضمان التسجيل في حينه (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ)). علاوة على ذلك، هناك دلائل تشير إلى تفشي الفساد داخل الإدارة الذاتية. فعلى سبيل المثال، ذكرت تقارير أن لجنة

الوقود في دير الزور أساءت استعمال سلطتها فيما يتعلق بتخصيص الوقود من خلال ربط الدعم بتلقي رشاوى من المستفيدين (محشي وآخرون 2020: 22).

محركات الفساد

الصراع والعقوبات

زاد الصراع من ضعف قدرة مؤسسات الدولة في سوريا، التي كانت تعاني بالفعل من انعدام الكفاءة وغياب المساءلة. ويمكن أن يعزى هذا إلى عدة عوامل، بما في ذلك استنزاف الموارد المالية والبشرية، وضعف إنفاذ القانون، وضعف الأنظمة الرقابية (محشي وآخرون 2020). فعلى سبيل المثال، وجدت إحدى الدراسات أن الحرب الأهلية أدت إلى تدهور غير مسبوق في جودة المؤسسات، مما أسفر عن تقويض سيادة القانون وتفاقم الفساد (كاسيلوفيتش وسبروك 2022؛ إيفن وفادلون 2021).

وتمخض الصراع في سوريا عن فرص جديدة للفساد، لا سيما نتيجة التدفق الكبير للمعونات الإنسانية وانتشار منظمات المعونات الإنسانية. وتشير التقارير إلى أن حكومة الأسد تعتمد على المتربّحين والوسطاء للتهرب من العقوبات أثناء استيراد السلع (وزارة الخزانة الأمريكية 2019). ومن المعروف أن المتربّحين يقومون بإنشاء شركات وهمية تمكّنهم من التجارة وإجراء المعاملات المالية (محشي وآخرون 2020). ويتمكن الأفراد الخاضعون للعقوبات من التهرب من هذه العقوبات باستخدام تكتيكات مختلفة، كإنشاء شبكات خارجية معقدة، حيث يتم إخفاء المالك المستفيد النهائي (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 14).

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، يستغل المتربّحون افتقار المؤسسات شبه الرسمية إلى القدرات (محشي وآخرون 2020: 20). ومن بين المتربّحين رجال أعمال ومسؤولون فاسدون ووسطاء وشركاء لحكومة الأسد من مرحلة ما قبل الصراع (محشي وآخرون 2020: 5). وتتفشى الأنشطة المرتبطة بالصراع، بما في ذلك التهريب والخطف والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ومصادرة الممتلكات، واحتكار الأسواق المحلية، في المناطق التي تسيطر عليها قوات الأسد وجماعات المعارضة (محشي وآخرون 2020: 5). وغالبًا ما يعيّن القادة السياسيون والعسكريون أقاربهم لإدارة الأنشطة الاقتصادية في الأراضي التي يسيطرون عليها (تسوركوف 2022: 14).

وقد أوجد الصراع حوافز لتعظيم الربح بلا هوادة على المدى القصير، الأمر الذي يمكنه أن يؤدي إلى اقتتال بين مختلف الفصائل في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. فعلى سبيل المثال، في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة السورية المؤقتة والجيش الوطني السوري، نجد هذه الصراعات مدفوعة بالتنافس على الموارد، كالسيطرة على نقاط التفتيش التي يمكنها جباية الضرائب بالإكراه، والسيطرة على طرق التهريب إلى المناطق التي تسيطر عليها حكومة الأسد، والميليشيات المدعومة من إيران، وقوات سوريا الديمقراطية، وعبر الحدود مع تركيا (تسوركوف 2022: 11). ومن يفوز في هذه الصراعات الداخلية يكتسب إمكانية الوصول إلى شبكات الفساد التي تدر أرباحًا.

وتشكل إتاوات الحماية التي تفرضها الجماعات المسلحة مصدرًا آخر للإيرادات. فعلى سبيل المثال، يقوم الجيش الوطني السوري بأخذ الأموال بالإكراه من منشآت الأعمال والمزارعين والتجار الذين يمارسون نشاطهم في المناطق الخاضعة لسيطرته (تسوركوف 2022). وهناك نوعان من إتاوات الحماية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري، وهما حماية أماكن العمل المحددة (كالمتاجر والمصانع) وحماية الشاحنات التي تحمل البضائع (تسوركوف 2022: 15).

ونظرًا لأن الصراع تسبب في نزوح سكان المنطقة التي أصبحت الآن تحت سيطرة الجيش الوطني السوري، فقد تلا ذلك نهب للممتلكات المنقولة وغير المنقولة. وأصبحت العقارات، على وجه الخصوص، مصدرًا مربحًا لتمويل الفصائل، حيث تم توزيع بعض المباني على المقاتلين في الفصائل، الذين قاموا بدورهم بتأجيرها (تسوركوف 2022: 17).

وكل هذه المصادر لتحقيق الربح في اقتصاد الحرب مكّنت قادة الجيوش من جمع ثروات طائلة استثمروها أكثر وأكثر من خلال إنشاء شركات في

المناطق التي يسيطرون عليها (تسوركوف 2022). وتعمل هذه الشركات أيضًا كمصدر للمحسوبية، حيث يُعتقد أن القادة يوظفون المقاتلين في شركاتهم مقابل أجور إضافية (تسوركوف 2022).

التجارة غير المشروعة والتهريب

هناك ما يوحي بأن العقوبات الاقتصادية أسفرت عن زيادة الفساد في سوريا، وذلك بسبب تأثيرها في زيادة أسعار حتى السلع الأساسية (صقر-تيرني 2023؛ ليوباس 2024). ويزعم الصندوق الاستئماني للإغاثة والأعمال الإنسانية (2021) أن العقوبات عمّقت الفساد وشجعت الجريمة المنظمة بإجبار السوريين على اللجوء إلى السوق السوداء.

لا شك أن عشر سنوات من الصراع والبطالة المتفشية والفقر ساهمت في اتساع نطاق التجارة في السلع النادرة وغير المشروعة، والتي تعتبر سوريا مصْدرًا لها ووجهة على حد سواء.

وتم توثيق التجارة في الأسلحة وتهريب النفط والتبغ ومبيعات مخدر الكبتاجون (الجلبي 2023(أ)، 2023(ب)؛ مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023). وقد اعتمد نظام الأسد على شبكات غير مشروعة لتوسيع نطاق وصوله إلى أسواق القطاع الخاص كواردات النفط الخام وقطع الغيار اللازمة لآبار النفط (محشي وآخرون 2020).

وتسود ممارسات مماثلة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. فعلى سبيل المثال، يقع شمال حلب عند مفترق العديد من طرق التجارة والتهريب، حيث يربط تركيا ببقية أنحاء سوريا، ومنه يتم تصدير البضائع ثم المتاجرة فيها مع المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية وحكومة الأسد (تسوركوف 2022: 14). ونتيجة للاختلاف في أسعار السلع الأساسية (كالديزل والذهب والسكر والسيارات) بين مختلف مناطق السيطرة، فإن التهريب ممارسة مستمرة (تسوركوف 2022).

وتعتبر سوق الأسلحة غير المشروعة في سوريا من كبريات الأسواق في العالم، وتنخرط فيها أطراف فاعلة محلية وأجنبية مرتبطة بنظام الأسد (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023). كما يتم أيضًا الاتجار بالأسلحة في مناطق الحسكة والرقة ودير الزور التابعة للأكراد وفي جنوب سوريا. وتصل غالبية الأسلحة من البلدان المجاورة (لبنان والعراق والأردن)، فيما يُسرق بعضها من مخازن الجيش السوري أو يبيعها مسؤولون فاسدون بالدولة، حيث ينتهي بها الحال في السوق السوداء (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023). وتشير تقارير إلى ارتفاع كبير في كمية الأسلحة إيرانية الصنع التي يتم تهريبها إلى سوريا، والتي يُزعم أنها موجهة إلى الحرس الثوري الإيراني والميليشيات التي تدعمها إيران في المنطقة (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023).

وتعتبر تجارة المخدرات قضية أخرى ملحة ومتنامية في سوريا. ويتم تسهيل تهريب حبوب الكبتاجون من المناطق التي يسيطر عليها الأسد من خلال شبكة من أمراء الحرب والمتربّحين (الجلبي 2023(ب)).

ويشير تحقيق أجرته فرانس 24 (2022) إلى أن شقيق الأسد، ماهر الأسد، الرئيس الفعلي للفرقة الرابعة سيئة السمعة في الجيش السوري، متورط بشكل كبير في تهريب الكبتاجون. وقد فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عقوبات على اثنين من أبناء عمومة الأسد على خلفية دورهما المزعوم في تصنيع حبوب الكبتاجون وتصديرها (الجلبي 2023(ب)). وفي بيان أُعلن فيه عن العقوبات، أشارت الحكومة البريطانية إلى أن تجارة المخدرات تشكل شريان حياة ماليًّا لنظام الأسد، حيث تُثري دائرته الداخلية على حساب الشعب السوري (الجلبي 2023(ب)).

كما تنتشر أيضًا عمليات تهريب المخدرات في مناطق سيطرة المعارضة. وعلى وجه التحديد فإن حبوب الكبتاجون التي يتم تصنيعها في المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد أو في لبنان تعبر المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري إلى تركيا، حيث يتم شحنها من هناك إلى دول الخليج (تسوركوف 2022). وتتميز شبكات التهريب المستخدمة في هذه الأنشطة بأنها عابرة للحدود الوطنية، حيث تضم سوريين ولبنانيين وسعوديين، لكن الكثير من اللاعبين الرئيسيين في الشبكة يتمتعون بروابط قبلية تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية (فرانس 24 2022). وبحسب تقديرات مستندة إلى البيانات المتاحة، يبلغ حجم هذه الصناعة مليارات الدولارات (فرانس 24 2022). كما دخل الجيش الوطني السوري

مؤخرًا وبشكل أكثر شراسة في تجارة الكبتاجون، وأفادت قناة فرانس 24 (2022) بأن أبو وليد العزة، قائد لواء السلطان مراد في الجيش الوطني السوري، برز كواحد من الأباطرة في المنطقة.

وعلى نحو مماثل، تنطوي التجارة غير المشروعة في النفط على تواطؤ بين قوات المعارضة وشخصيات مرتبطة بحكومة الأسد. فعلى سبيل المثال، أشارت تقارير إلى أن من بين الوسطاء الضالعين في نقل النفط الخام من حقول النفط في شمال شرق سوريا إلى مصفاة حمص المملوكة للدولة عضو مجلس الشعب حسام قاطرجي، الذي فرضت عليه الولايات المتحدة عقوبات كواحد من المتربّحين من الحرب (محشي وآخرون 2020: 16؛ الحلبي 2019).

ويقول جورجي والدهّان (2017) أن قاطرجي، بالتعاون مع شقيقه براء، سهّل شراء القمح من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش، فيما تشير تقارير أخرى إلى أن الأخوين ساعدا حكومة الأسد على التهرب من العقوبات لاستيراد النفط (محشي وآخرون 2020: 16؛ وزارة الخزانة الأمريكية 2019).

كما تنتشر أيضًا التجارة غير المشروعة في السلع انتشارًا واسعًا في سوريا. فعلى سبيل المثال، تمتد شبكات تهريب منتجات التبغ إلى ما هو أبعد من حدود البلد، حيث برزت سوريا في السنوات الأخيرة كوجهة للتبغ المهرب من لبنان وإيران والإمارات العربية المتحدة (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023). وتشير تقارير إلى أنه يتم تسهيل هذه الأنشطة غير المشروعة على أيدي القوات الأجنبية في البلد والأطراف الفاعلة التابعة للدولة، وتشكّل مصدر إيرادات مهمًّا لشبكات التهريب على امتداد الحدود، فضلاً عن كونها مصدرًا للرشاوى للمسؤولين الحكوميين والجماعات المسلحة التي تسيطر على الحدود ونقاط التفتيش (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023).

ويعتبر وضع الاتجار بالبشر في سوريا من أبشع أوضاع الاتجار بالبشر في العالم، حيث يمثل البلد المصدر الرئيسي وبلد الوجهة للعمل القسري والاستغلال الجنسي اللذين يستهدفان ضحايا محليين وأجانب (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023). ويتعرض الأطفال للاستغلال على أيدي الجهات الحكومية وغير الحكومية كما يتم استخدامهم كمقاتلين ودروع بشرية ومفجرين انتحاريين (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023). وتوجد سوق مربحة لتجارة الأعضاء (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023). وتحدث عمليات تهريب البشر نمطيًّا على امتداد الحدود مع تركيا ولبنان والعراق، ويُزعم أن أطرافًا مقرّبة من الدولة هي التي تسهل هذه العمليات (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023).

علاوة على ذلك، يتم أيضًا تهريب الأشخاص عبر المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري، حيث يرغب الكثيرون في الوصول إلى تركيا، ووفقًا لتسوركوف (2022: 14) فإن قادة كبارًا في الجيش الوطني السوري ضالعون في تهريب اللاجئين إلى تركيا. وفي الشمال الغربي، تتمتع هيئة تحرير الشام بسيطرة واسعة على شبكات تهريب البشر إلى تركيا، وتفرض رسومًا مقابل تنظيم هذه الأنشطة غير المشروعة والسماح بها (محشي وآخرون 2020: 18؛ الشامي 2022). وفي السنوات الأخيرة، حدثت أيضًا عمليات تهريب للبشر بين سوريا وقبرص على متن قوارب صيد أو قوارب مطاطية (سبرينغ والحلبي 2023). ويسهّل الفساد هذا التهريب، حيث تشير تقارير إلا أن المهربين يرتبطون بروابط وثيقة مع ضباط أمن رفيعي المستوى، بمن فيهم ضباط إدارة الأمن العسكري والقوات البحرية، الذين يمكّنوهم من تنظيم رحلات بالقوارب إلى قبرص مقابل رشاوى (سبرينغ والحلبي 2023).

غياب الأنظمة المصرفية الموثوقة وتقلب أسواق الصرف

يشكل الفساد في المعاملات المالية، سواء داخل مناطق السيطرة المختلفة في سوريا أو فيما بين هذه المناطق، تحديًا ملحًّا آخر ناجمًا عن الافتقار إلى نظام مصرفي موثوق به وتقلب أسواق الصرف.

وبرزت هذه القضية بشكل خاص في السنوات الأخيرة، وذلك بعد الانخفاض السريع في قيمة الليرة السورية وإدراج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للبنك المركزي السوري على قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم في عام 2020 (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 11؛ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية

2020). وفي يوليو/تموز 2023، وصل سعر صرف العملة السورية إلى أدنى مستوى له في السوق السوداء، حيث تم تداولها عند أكثر من 11 ألف ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي الواحد (الجزيرة 2023).

وبفضل هذه الظروف تصبح العملة السورية عرضة للمراجحة والمضاربة، مما يؤدي إلى زيادة المعاملات غير الرسمية وغير المرخصة (محشي 2019). وعلى الرغم من محاولة البنك المركزي السوري الحد من المضاربة بتطبيق لوائح تنظيمية أشد صرامة وتقييمات العملة على البنوك وكالات تحويل الأموال والتجار، فإنه لا يستطيع إنفاذ هذه اللوائح في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الشمال الشرقي والشمال الغربي (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 11). علاوة على ذلك، تنخرط وكالات تحويل الأموال المرخصة وغير المرخصة في المعاملات التي تتم في السوق السوداء، أحيانًا بالتواطؤ مع مسؤولين أمنيين (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 11).

ويتمثل التحدي الآخر المرتبط بالمعونات الدولية في صعوبة تتبع ومراقبة حركة أموال المعونات بمجرد دخولها إلى النظام المالي السوري، وذلك بسبب الافتقار إلى الشفافية والضوابط والموازين فيما يتعلق بحركة الأموال (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ)). وهذا يزيد مخاطر استغلال أموال المعونات من قِبل منتهكي حقوق الإنسان والأفراد الخاضعين للعقوبات؛ لأن المنظمات الإنسانية تجد صعوبة في مراقبة حركة الأموال بعد تبادلها داخل سوريا (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 11-12). وبموجب اللوائح التنظيمية للبنك المركزي السوري، يمكن للبنوك الخاصة بيع ما لديها من دولارات لأغراض تجارية وغير تجارية، مما يعني أنه من الناحية النظرية يمكن استخدامها لتمويل واردات القمح أو صفقة أسلحة (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 12).

وتشير التقارير إلى أن الحكومة السورية تجبر وكالات الإغاثة الدولية على استخدام سعر صرف مشوه يحدده البنك المركزي السوري، وهو أقل بكثير من السعر الذي تحدده آليات العرض والطلب على نحو ما ينعكس في السوق السوداء (هول وآخرون 2021). وفي عام 2020، أشارت تقارير إلى أن هذا مكّن حكومة الأسد من تحويل مسار قرابة 51 سنتًا من كل دولار من المعونات الدولية التي تم إنفاقها في البلد (هول وآخرون 2021). وبالنسبة لوكالات الأمم المتحدة وحدها، فإن هذا يعادل تحويل مسار نحو 60 مليون دولار أمريكي (هول وآخرون 2021). وخلصت دراسة حديثة إلى أنه كما في أغسطس/آب 2022، بلغ سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة 2800 ليرة سورية مقابل دولار أمريكي واحد، فيما بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق السوداء نحو 4200 ليرة سورية مقابل دولار أمريكي واحد (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(ج): 5). ويزعم مركز التحليلات العملياتية والأبحاث (2022(أ): 12) أنه من الشائع أن يستخدم الموظفون في البنوك الخاصة والعامة، بمن فيهم كبار المسؤولين، الدولارات في معاملات غير مسجلة، وبهذه الطريقة يحققون أرباحًا غير مشروعة (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 12)

القطاعات الرئيسية والمناطق المتأثرة بالفساد

المعونات الدولية

نتيجة للصراع الذي اندلع في عام 2011، أصبحت سوريا من كبريات الدول المتلقية للمعونات الإنسانية في العالم، وتتولى الأمم المتحدة تيسير الجزء الأكبر من هذا الإنفاق. وبالإضافة إلى كون الأمم المتحدة الجهة الرئيسية المقدمة للمعونات الإنسانية في سوريا، مارست المنظمة نفوذها على توزيع حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي سنويًّا منذ عام 2014 (البرنامج السوري للتطوير القانوني ومرصد الشبكات السياسية والاقتصادية 2022: 8).

وتشمل حالات الفساد التي تؤثر على منظمات المعونات الإنسانية اتهامات بالفساد في ممارسات التوظيف وسوء إدارة التمويل (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2016؛ باركر 2018؛ الكيالي 2019؛ صباغ والإبراهيم 2022؛ الرابطة السورية لكرامة المواطن 2021(ب)؛ هول وآخرون 2021). فعلى سبيل المثال، ذكرت وكالة أسوشيتد برس أن موظفي منظمة الصحة العالمية أبلغوا المحققين أن ممثلي الوكالة في سوريا

مارسوا ضغوطًا على موظفي المنظمة لتوقيع عقود مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وأساءوا إنفاق أموال المنظمة والجهات المانحة (تشنغ 2022).

من القضايا الرئيسية المتعلقة بمشتريات المعونات الإنسانية أن منظمات المعونات الدولية غالبًا ما لا تتوفر لها سوى خيارات قليلة بخلاف العمل مع الشركات ذات الروابط السياسية العاملة في مجال الاستيراد أو النقل أو الأمن عند نقل البضائع والأموال إلى داخل البلد (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022(أ): 9).

الأدلة على الفساد في المعونات الدولية في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطات السورية (تحت حكم الرئيس بشار الأسد)

تمخض غياب الرقابة والمساءلة في توزيع المعونات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا عن فرص للهيمنة على عملية توزيع المعونات وتحويل مسارها على جميع المستويات (بيطاري وغوش سيمينوف 2022). وبحسب دراسة حديثة، فإن 85% من المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدراسة قالت إن أجهزة الأمن التابعة للحكومة السورية تتدخل في توزيع المعونات الإنسانية.

وتشير تقارير إلى أن أكبر المستفيدين من تحويل مسار المعونات هم أجهزة الاستخبارات والجيش، لكن الأطراف الفاعلة الأخرى الضالعة في ذلك تشمل رجال الأعمال والنخب السياسية المقرّبة من الأسد، فضلاً عن الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تتلقى المعونات (بيطاري وغوش سيمينوف 2022: 6؛ الكيالي 2019). وخلصت دراسة أخرى استندت إلى استقصاء 45 موظفًا من 29 منظمة معونة مختلفة في المناطق التي تسيطر عليها حكومة الأسد إلى أن أكثر من 80% من الذين أجريت مهم مقابلات أكدوا أن السلطات السورية تتدخل في عمل منظماتهم، ويحدث هذا نمطيًّا من خلال تقرير مَن المؤهل لتلقي الدعم من هذه المنظمات، وتعيين المديرين والمسؤولين والموظفين، فضلاً عن تحويل مسار الموارد بعيدًا عن المستفيدين المقصودين إلى الجهات العسكرية والأمنية (الرابطة السورية لكرامة المواطن 2021(ب)).

والواقع أن الحكومة السورية وضعت سياسة وإطارًا قانونيًّا يسهل تحويل مسار المعونات، وفقًا لتقرير هيومن رايتس ووتش (2019). ويتألف هذا الإطار من قيود تفرضها الحكومة على وصول المنظمات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة إلى المعونة، والموافقة الانتقائية على المشاريع الإنسانية، واشتراط الشراكة مع أطراف فاعلة محلية تم التحقق منها أمنيًّا. وتمكّن هذه الممارسات من تحويل مسار المعونات الإنسانية لصالح أجهزة الدولة على حساب السكان المحتاجين (الكيالي 2019: 2).

يعتبر تحويل مسار المعونات ممارسة متفشية على جميع المستويات، بدءًا من لحظة شراء الأمم المتحدة للمعونات في لبنان وحتى نقطة التسليم (بيطاري وغوش سيمينوف 2022: 6). وتشير الأدلة إلى أن الحكومة السورية شوّهت نظام المعونات الإنسانية لتلبية احتياجات الجيش والميليشيات والأجهزة الأمنية، حيث ذكرت تقارير أن المنظمات غير الحكومية تلقت أوامر عدة مرات بإرسال الطعام والخيام والملابس إلى جنود الجيش السوري (بيطاري وغوش سيمينوف 2022: 7). وتزعم الحكومة السورية أنها تستخدم شركات للرصد والتقييم لتبرير تحويل مسار المعونات، بتقديم تقارير كاذبة، وهذه الشركات مرتبطة ببشار الأسد وزوجته أسماء (بيطاري وغوش سيمينوف 2022: 7).

ووجدت دراسة حديثة أُجريت على عقود مشتريات الأمم المتحدة، وقامت بالتحقيق في خلفيات أكبر 100 مورد من القطاع الخاص ومشترك بين القطاعين العام والخاص في سوريا في عامي 2019 و 2020، أن قرابة نصف تمويل المشتريات (47%) في الفترة التي خضعت للتحليل تم منحه لموردين خطيرين أو شديدي الخطورة (البرنامج السوري للتطوير القانوني ومرصد الشبكات السياسية والاقتصادية 2022؛ زمان 2022). ومن الأمثلة على ذلك شركة صقر الصحراء، وهي شركة يشترك في ملكيتها فادي صقر، الذي تشير تقارير إلى ارتباطه بروابط وثيقة مع الأسد وهو قائد ميليشيا قوات الدفاع الوطني في دمشق (البرنامج السوري للتطوير القانوني ومرصد الشبكات السياسية والاقتصادية 2022: 4). وسلطت هذه الدراسة الضوء على سبع قضايا رئيسية في الإجراءات الحالية لمشتريات الأمم المتحدة في سوريا والتي تنشأ بشكل مباشر عن فشل عملية التحقق التي تجريها وكالات الأمم المتحدة (البرنامج السوري للتطوير القانوني ومرصد الشبكات السياسية والاقتصادية 2022: 4):

- استغلال منتهكي حقوق الإنسان للنظام القائم
- التعاقد مع أفراد وكيانات خاضعين للعقوبات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان
- الإخفاق في تحديد الواجهات والوسطاء
- الاعتماد على عقود كبيرة
- الافتقار إلى الشفافية
- احتواء الفساد
- الإخفاق في حماية الموظفين

على سبيل المثال، الاعتماد على العقود الكبيرة يحد فعليًّا من المنافسة؛ حيث إن الشركات الكبيرة هي وحدها التي تتمتع بالقدرة على تنفيذ هذه العقود، كما أنها أكثر عرضة للارتباط بروابط سياسية مع نظام الأسد مقارنة بالشركات الصغيرة. وتوثق هذه الدراسة أيضًا أدلة على الافتقار إلى الشفافية، حيث تم حجب اسم المورد لأسباب أمنية أو تتعلق بالخصوصية لمشتريات بقيمة 75 مليون دولار أمريكي في الفترة محل الدراسة (البرنامج السوري للتطوير القانوني ومرصد الشبكات السياسية والاقتصادية 2022: 20).

علاوة على ذلك، أفادت تقارير أن ممارسات الفساد في عمليات شراء الأمم المتحدة تنطوي على تلقي الرشاوى من الشركات لإعطائها تقييمًا إيجابيًّا أو تزويد مقدمي العطاءات بمعلومات داخلية لمساعدتهم على الفوز بالعطاءات (البرنامج السوري للتطوير القانوني ومرصد الشبكات السياسية والاقتصادية 2022: 22). بالإضافة إلى ذلك، تشير دراسات إلى أن الكثير من وكالات الأمم المتحدة في سوريا يُجبَر على توظيف أفراد من عائلات كبار ضباط الاستخبارات (بيطاري وغوش سيمينوف 2022: 8).

الأدلة على الفساد في المعونات الدولية في الأراضي الخاضعة لسيطرة الفصائل الأخرى

تواجه المعونات الإنسانية التي تصل إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة تحديات كبيرة منذ البداية. فالعمليات الإنسانية تتطلب الحصول على إذن من الحكومة القائمة للوصول إلى الأراضي، وامتنعت الحكومة السورية باستمرار عن منح الإذن بالوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، مما حال دون وصول الدعم الحيوي إلى هذه المناطق (الكيالي 2023). ونتيجة لذلك، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2014 قرارًا يسمح بدخول المعونات إلى سوريا دون موافقة الحكومة، ويقضي بفتح أربعة معابر حدودية لإيصال المعونات (اثنان في الشمال الغربي، وواحد في الشمال الشرقي، وواحد في الجنوب الغربي) (الكيالي 2023).

وفي الشمال الغربي، اتُّهمت حكومة الإنقاذ السورية بسرقة المعونات الإنسانية وتعيين موظفين فاسدين في إدارة المخيمات الخاضعة لسيطرتها (الشامي 2020).

وفي عام 2016، أوقفت الحكومة الأمريكية تمويلاً بملايين الدولارات لمنظمات عديدة تقدم معونات إلى سوريا من تركيا بعد اكتشاف أنها تدفع مبالغ زائدة لشركات تركية بتواطؤ من بعض موظفيها (العربي الجديد 2016؛ سيمرود وباركر 2016). وبحسب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن شبكة من الموردين التجاريين وموظفي المنظمات غير الحكومية كانت متورطة في تزوير عطاءات ورشاوى وعمولات فيما يتعلق بعقود إيصال المعونات الإنسانية إلى سوريا (العربي الجديد 2016).

المشتريات الحكومية

يتجاوز الفساد الموجود في عمليات المشتريات الحكومية في سوريا - لا سيما المشتريات التي تنطوي على إيصال المعونات الإنسانية - حدود البلد ويشمل أطرافًا فاعلة محلية وأجنبية، بمن فيهم أصحاب مناصب سياسية، وأباطرة أعمال محليون، ونخب حاكة أجنبية، وأفراد في منظمات دولية ومنظمات غير حكومية.

الأدلة على الفساد في المشتريات الحكومية في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطات السورية (تحت حكم الرئيس بشار الأسد)

يتم استغلال عمليات المشتريات الحكومية في المناطق التي يسيطر عليها الأسد لخدمة مصالح المسؤولين الحكوميين والشركات المرتبطة بهم على حساب المصلحة العامة (محشي وآخرون 2020: 2). ويتم استغلال التعاقدات الحكومية لضمان الولاء بالحد من المنافسة ومساعدة فئة من رجال الأعمال على الإثراء الفاحش (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022: 9). فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير أن شركة حمشو، المملوكة للنائب السابق محمد حمشو، حصلت على 591 عقدًا مع وزارة التربية والتعليم بين عامي 2016 و 2018 (محشي وآخرون 2020: 15). ووفقًا لمحشي وآخرون (2020: 15)، تبين فيما بعد أن هذه العقود كانت غطاء لمعاملات فاسدة كلفت ميزانية الدولة حوالي 200 مليون دولار أمريكي. وفي وقت لاحق، صادرت حكومة الأسد أصول حمشو وأجبرته على سداد الأموال المختلسة إلى الحكومة (محشي وآخرون 2020: 15). وعلى الرغم من عدم وضوح السبب وراء فقدان رجل الأعمال على ما يبدو لحظوته في هذه الحالة، فإن حالات أخرى تشير إلى أن إجراءات إنفاذ مكافحة الفساد الصورية المتعلقة بعقود المشتريات الحكومية تُستخدم كذريعة لاستهداف رجال الأعمال الذين ازدادوا قوة أكثر مما ينبغي أو فقدوا حظوتهم لدى الأسد (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022).

ويتجلى الفساد في المشتريات الحكومية أيضًا بوضوح في قطاع الرعاية الصحية، حيث تشير الأدلة إلى أن المناقصات العامة لتوريد المعدات الطبية والأدوية تتيح فرصًا للمسؤولين الحكوميين للتواطؤ مع الشركات في فوترة الحكومة بأسعار أعلى بكثير مما تدفعه الشركات لتقديم مثل هذه الخدمات فعليًا (محشي وآخرون 2020: 19).

كما عاد الفساد في عقود المشتريات الحكومية بالنفع أيضًا على حلفاء الأسد الأجانب، وتحديدًا روسيا وإيران. فعلى سبيل المثال، فازت شركة روسية تدعى ستروي ترانس غاز إنجينيرينغ، والتي سبق أن أفادت بارتباطها بأحد المقربين من بوتين وهو غينادي تيموشينكو، بعقود لإقامة ثلاث من أكبر منشآت الفوسفات في سوريا (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث 2022: 9). ويقال إن هذه الصفقة كان لها الفضل في إثراء أفراد النخبة الخاضعين للعقوبات، والمتربّحين من الحرب، والحكومة السورية (باسيكي وآخرون 2022).

الأدلة على الفساد في المشتريات الحكومية في الأراضي الخاضعة لسيطرة الفصائل الأخرى

توجد نماذج مماثلة لممارسات التواطؤ بين السلطات بحكم الواقع والشركات التابعة لها في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

ففي الشمال الشرقي، حيث يتم تعهيد تنفيذ جزء كبير من أنشطة المجالس المحلية إلى شركات خاصة، أفاد محشي وآخرون (2020) بأنه نادرًا ما يتم الإعلان عن المناقصات جماهيريًا بل يتم إبلاغ الأفراد ذوي الارتباطات السياسية بأمرها. وبما أن هذه العقود مشروطة بالحصول على تصريح أمني، فغالبًا ما يتم تقديم رشاوى أو حصة من الإيرادات المستقبلية للأجهزة الأمنية للحصول على الموافقة (محشي وآخرون 2020: 17-18). فعلى سبيل المثال، ذكر محشي وآخرون (2020) أن شركة الشيخ للإنشاءات ومقرها دير الزور استفادت من العلاقات الشخصية مع أعضاء مجالس المحافظة للفوز بحصة كبيرة من العقود (محشي وآخرون 2020).

قطاع الأمن

شهد قطاع الأمن في سوريا تغيرات كبيرة منذ اندلاع الصراع. وأدت التدخلات الدولية من جانب روسيا وإيران والأطراف الفاعلة غير الحكومية لدعم حكومة الأسد في سوريا إلى تقويض هياكل القيادة المركزية للقوات المسلحة السورية (البطراوي 2020). علاوة على ذلك، أدى إنشاء الميليشيات الموالية للأسد إلى إنشاء جماعات مسلحة خارجة عن سيطرة القوات المسلحة السورية (البطراوي 2020). ومن المؤكد أن هذا التنوع في هياكل القوات المسلحة أسفر عن نشأة مراكز قوة محلية وتمكين أمراء الحرب (مؤشر برتلسمان للتحوُّل 2022).

الأدلة على الفساد في قطاع الأمن في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطات السورية (تحت حكم الرئيس بشار الأسد)

بحسب البطراوي (2020: 12)، توجد ثلاث ديناميات رئيسية داخل القوات المسلحة السورية، وهي الفساد والتربح والطائفية. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في سوريا على مدى السنوات التي أعقبت اندلاع الصراع، زادت أعمال العنف التي يمارسها جنود الجيش السوري ورجال الميليشيات وأفراد الشرطة السرية (تسوركوف 2021). وترى البطراوي (2020: 12) أن نظام الأسد يغض الطرف عن الفساد في القوات المسلحة من أجل الاحتفاظ بالولاء الشخصي لأفراد الجيش على الرغم من تدني الرواتب.

ويشكل نشاط التهريب مصدراً مهمًّاً للإيرادات لقوات الأسد المسلحة. وزعمت الحكومة البريطانية أن شقيق بشار الأسد ماهر، الذي يقود الفرقة الرابعة في الجيش السوري، متورط في تسهيل إنتاج وتوزيع شحنات كبتاجون بمليارات الدولارات (الحكومة البريطانية 2023). وإلى جانب المخدرات، تشرف الفرقة الرابعة على شبكة الاتجار والتهريب عبر الحدود، وتوفر الحماية للتجار (الدسوقي 2020؛ تسوركوف 2021). كما استغلت القوات المسلحة نقاط التفتيش التي تأخذ الأموال من الناس بالإكراه لزيادة الدخل الذي تتحصّل عليه (تسوركوف 2021).

الأدلة على الفساد في قطاع الأمن في الأراضي الخاضعة لسيطرة الفصائل الأخرى

في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، تلجأ الجماعات المسلحة أيضًا، كالجيش الوطني السوري في الشمال الغربي، إلى ممارسات الفساد، ويتجلى ذلك فيما يلي (تسوركوف 2022):

- أخذ الأموال بالإكراه من الشركات والمزارعين والتجار الذين يعملون في المناطق الخاضعة لسيطرتهم
- تهريب البشر
- تأمين احتكار عمليات تهريب مختلف السلع، والتربّح من فروق الأسعار بين مختلف المناطق.
- التربّح من نزع الملكية (نهب الممتلكات المنقولة وغير المنقولة)

تشير بعض الأدلة إلى وجود فساد منظم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية المؤقتة والجيش الوطني السوري، في شمال غرب سوريا. وبحسب بعض الشهود، يتم استغلال الرشوة والعلاقات مع الشرطة العسكرية في هذه المناطق لتأمين إطلاق سراح أسرى الحرب ذوي القيمة العالية (النوفل 2022(أ)).

وفي عام 2022، تم استبدال قائد فصيل جيش مغاوير الثورة[4] المدعوم من الولايات المتحدة بسبب الخلافات الداخلية وادعاءات الفساد والتورط في الاتجار بالمخدرات (النوفل 2022(ب)).

كما تلزم هيئة تحرير الشام، من خلال الهيئة العامة للزكاة، المزارعين بدفع جبايات وضرائب على القمح، بحجة تحصيل "زكاة الزروع" (سوريون من أجل الحقيقة والعدالة 2023). وفُرضت هذه الجبايات لأول مرة في عام 2019، ومرة أخرى في يوليو/تموز 2023. ونشرت هيئة تحرير الشام حواجز في مناطق سيطرتها في إدلب لإجبار المزارعين على الدفع (سوريون من أجل الحقيقة والعدالة 2023).

قطاع العدل

الفساد ضارب بجذوره العميقة في قطاع العدالة في سوريا، الذي يغلب عليه التسييس ويخضع لسيطرة السلطات المحلية (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023). ففي المناطق التي تسيطر عليها قوات الأسد، يُشترط أن يكون المسؤولون في السلطة القضائية أعضاء في حزب البعث الحاكم،

[4] يعمل هذا الفصيل في منطقة تمتد على مسافة 55 كيلومترًا في جنوب شرقي البادية السورية، حيث تحتفظ قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بوجود لها في هذه المنطقة في قاعدة التنف العسكرية (النوفل 2022(ب)).

ويمكن لرئيس الجمهورية أن يقيل القضاة متى شاء بمرسوم رئاسي (مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023).

الأدلة على الفساد في قطاع العدالة في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطات السورية (تحت حكم الرئيس بشار الأسد)

خلقت الحرب فرصًا جديدة للفساد في منظومة العدالة. ووفقًا لوزارة الخارجية الأمريكية (2022) ومحامي حقوق الإنسان وأفراد عائلات المعتقلين، فإن المسؤولين في المحاكم والسجون يطلبون رشاوى مقابل اتخاذ قرارات مواتية. ويرتبط انتشار الاعتقالات بأشكال الفساد الممنهجة على مستوى كل من استلاب الدولة والفساد الإداري.

ويزعم تقرير صادر عن رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا (2022: 32) أن نظام الأسد استغل منظومة القضاء لمصادرة أصول بمبالغ هائلة من المعتقلين منذ عام 2011، بما في ذلك نقود وعقارات وشركات ومجوهرات ومواشٍ. وحقيقة أن مثل هذه المصادرات تكون قانونية في كثير من الأحيان تؤكد مدى تفشي "الحكم بالقانون" في البلد.

بالإضافة إلى ذلك، فكثيرًا ما يواجه أهالي المعتقلين تعسفيًّا أو المختفين قسرًا الذين يسعون للحصول على معلومات عن ذويهم شبكات استغلالية تطالب برشاوى (وزارة الخارجية الأمريكية 2022). واستنادًا إلى نتائج دراسة استقصائية أخرى، تقدر رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا (2021: 44) أن المسؤولين الفاسدين جمعوا ما يعادل مئات الملايين من الدولارات منذ عام 2011 بأخذ الرشاوى بالإكراه من أهالي المعتقلين مقابل تزويدهم بمعلومات عن ذويهم أو وعود بالسماح لهم بزيارتهم أو الإفراج عنهم. ويسلط التقرير الضوء على شبكة من الأطراف الفاعلة الضالعة في هذه العملية، بمن في ذلك الحرس والقضاة وأفراد الجيش وفي بعض الحالات وسطاء يحصلون على حصة من مخطط الابتزاز هذا (سورتيس 2021؛ رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا 2021).

وتشير تقارير إلى أن القضاة يأخذون رشاوى لإطلاق سراح المتهمين بالتهريب (تسوركوف 2021). وذكرت المنظمة غير الحكومية "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أن رشوة القاضي لتوقيع أمر إفراج عن المعتقل تتكلف ما بين 1194 و 3184 دولارًا أمريكيًّا، بحسب المحامين الذين تحدثت إليهم المنظمة (وزارة الخارجية الأمريكية 2022).

وهناك أدلة على وجود شبكات فساد تستخدم المحاكم لحرمان السوريين المقيمين في المنفى أو المهاجرين من ممتلكاتهم. ففي غياب سجلات المحاكم المركزية، اكتشف أحد المحامين 125 حالة سرقة منازل في دمشق في النصف الأول من عام 2022 (أحمد وآخرون، 2023). وتشير التقارير إلى أن الشبكات الضالعة في عملية الاستيلاء على الممتلكات تضم قرابة 50 عضوًا متواطئًا، من بينهم محامون وقضاة ومسؤولون عسكريون وأطراف فاعلة أخرى (أحمد وآخرون 2023)، حيث يبحثون عن المنازل الشاغرة ويقومون بتزوير وثائق البيع وتمريرها عبر المحاكم دون علم أصحابها (أحمد وآخرون 2023).

الأدلة على الفساد في قطاع العدالة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الفصائل الأخرى

توجد أدلة على وجود فساد في قطاع العدالة في المناطق التي تسيطر عليها حكومة الإنقاذ السورية وهيئة تحرير الشام. فعلى سبيل المثال، يتلقى الأفراد معاملة تفضيلية في النظام القضائي على أساس وضعهم الاجتماعي أو انتمائهم إلى هيئة تحرير الشام (محشي وآخرون 2020: 22).

علاوة على ذلك، هناك أدلة تشير إلى تفشي الفساد في المحاكم التابعة لهيئة تحرير الشام، وهو ما تجلى في تبرئة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم خطيرة مقابل رشاوى مالية (عوض 2020).

قطاع الصحة

حتى قبل اندلاع الحرب، كانت الرعاية الصحية في المرافق الحكومية في سوريا في حالة يرثى لها. وأدى الصراع إلى تفاقم الإشكالات القديمة في قطاع الصحة، كالفساد، والتربّح، والتعيينات القائمة على الولاء، والتفاوتات في جودة الرعاية حسب المناطق الجغرافية (تسوركوف وجوهادار 2020).

واتسع نطاق الهجمات على المرافق الصحية منذ اندلاع الصراع، مما ساهم بشكل سلبي في تقليص معدل توفر الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد. وقد وثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان 583 هجومًا على المرافق الصحية منذ اندلاع الصراع وحتى عام 2019، أكثر من 90% منها نفذتها الحكومة السورية وحلفاؤها (كوتيش وآخرون 2019).

الأدلة على الفساد في قطاع الصحة في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطات السورية (تحت حكم الرئيس بشار الأسد)

يستشري الفساد في المرافق الصحية العامة. فعلى سبيل المثال، تقوم شبكات من الموظفين الطبيين والإداريين ببيع الأدوية المدعومة بشكل غير قانوني إلى القطاع الصحي الخاص، مما يسفر عن تدني جودة الخدمات الصحية الحكومية (محشي وآخرون 2020: 21). وتم أيضًا توجيه اتهامات بالفساد إلى رئيس مكتب منظمة الصحة العالمية في سوريا (تشنغ 2022).

وعلى الرغم من المحاولات المتقطعة لمكافحة الفساد، كإقالة شخصيات رئيسية في المستشفيات العامة في عام 2018 تحت ستار حملة لمكافحة الفساد، فما زالت الممارسات الفاسدة مستمرة، وربما يرجع هذا إلى حقيقة أن النظام الذي يسهّل الفساد لم يتغير (محشي وآخرون 2020).

ونتيجة لذلك يشيع الإفلات من العقاب على الفساد بين المسؤولين الحكوميين، مما يفضي إلى وقائع من قبيل سرقة الإمدادات الطبية من المستشفيات الحكومية على أيدي الموظفين ومطالبة المرضى بدفع ثمن الفحوصات الطبية التي يحق لهم الحصول عليها (تسوركوف وجوهادار 2020؛ عنب بلدي 2020).

وأشارت تقارير إلى أنه نادرًا ما استعيدت الخدمات الصحية في تلك المناطق بعد استعادة قوات الأسد السيطرة عليها، وتعتمد الرعاية في المستشفيات الحكومية على المحسوبية والعلاقات (تسوركوف وجوهادار 2020).

الأدلة على الفساد في قطاع الصحة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الفصائل الأخرى

تتولى السلطات المحلية، بحكم الواقع، مهمة السيطرة على القطاع الصحي في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وفي الشمال الغربي، تسيطر وزارة الصحة في حكومة الإنقاذ السورية على كلية الطب في إدلب والمرافق الصحية في مدينة إدلب والمناطق الأخرى الخاضعة لسيطرتها (أطباء من أجل حقوق الإنسان 2021: 5). وتتمتع مديرية صحة إدلب بالاستقلالية عن أي حكومة، وهي مسؤولة عن الإشراف على المستشفيات الموجودة في عموم المنطقة الخاضعة لسيطرة المعارضة (أطباء من أجل حقوق الإنسان 2021: 5). وفي المناطق الخاضعة للسيطرة التركية في الشمال، تشرف الحكومة التركية على الرعاية الصحية، مع تلقيها الدعم من وزارة الصحة التابعة للحكومة السورية المؤقتة في المناطق الريفية (أطباء من أجل حقوق الإنسان 2021: 5). وفي الشمال الشرقي، تشرف وزارة الصحة التابعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على قطاع الصحة بالاستعانة بلجان الصحة الموجودة في كل منطقة تحت سيطرتها (أطباء من أجل حقوق الإنسان 2021: 5).

ونتيجة لعدم تلبية المعونات الإنسانية لاحتياجات السكان، فإن بعض المعونات، كالتجهيزات الجراحية، يتم تهريبها إلى شمال سوريا عبر المعابر مع تركيا والعراق (أطباء من أجل حقوق الإنسان 2021: 12). وتشير تقارير إلى أن هناك رشاوى تُدفع لتسهيل هذا التهريب (أطباء من أجل حقوق الإنسان 2021: 12).

تعتمد منطقة شمال شرق سوريا بشكل شبه كامل على المعونات المنقولة برًّا من خلال معبر باب الهوى في الشمال الغربي عبر إدلب والمناطق الخاضعة لسيطرة تركيا. ويجب أن تأخذ المرافق الصحية الموجودة في هذه المنطقة في اعتبارها تكاليف النقل والرشاوى المقدمة لمختلف الأطراف الفاعلة، الأمر الذي يمكنه أن يؤدي إلى مضاعفة سعر الدواء ثلاث مرات (أطباء من أجل حقوق الإنسان 2021: 10).

أصحاب المصلحة الآخرون

وسائل الإعلام

في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، يتعرض العاملون في مجال الإعلام للرقابة والاعتقال والتعذيب والموت أثناء الاحتجاز. ويغلب على أصحاب المنابر الإعلامية الخاصة الارتباط بروابط سياسة (فريدوم هاوس 2023). وبحسب منظمة مراسلون بلا حدود (2024)، تحتل سوريا المرتبة 175 من أصل 180 بلدًا، وتتعرض وسائل الإعلام للاستغلال على أيدي حكومة الأسد للترويج للأيديولوجية البعثية، فيما يتم استبعاد أي شكل من أشكال التعددية.

وهناك بعض وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة، التي يوجد مقر كثير منها في الخارج، كموقع عنب بلدي وموقع سوريا على طول.

المجتمع المدني

وبحسب منظمة فريدوم هاوس (2023)، فإن حكومة الأسد ترفض عادةً تسجيل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والإصلاح، وتتعرض هذه المنظمات للمضايقة والترهيب والمداهمات والعنف.

هناك بعض المبادرات، كمبادرة "مدنية" (العبدة وهوش 2023)، التي عُقد مؤتمرها الافتتاحي في باريس عام 2023، حيث جمعت أكثر من 180 منظمة مشاركة (العبدة وهاوش 2023).

وتشمل المنظمات غير الربحية الأخرى، على سبيل المثال، ما يلي:

- سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
- رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا

المراجع

Abu-Ismail, K. et al. 2011. Poverty and Inequality in Syria (1997-2007). UNDP.

Ahmed, K. et al. 2023. Scandal of Syria's stolen homes: Fraudsters use courts to legitimise thefts from refugees. The Guardian. 24 أبريل/نيسان.

al-Abdeh, M. and Hauch, L. 2023. What Syrian civil society should do next? Middle East Institute.

Al Abdullah, M. and Sallam, H. 2023. Actor profile: Hayat Tahrir al-Sham (HTS). ACLED. 26 يوليو/تموز.

Al Jazeera. 2023. Assad gets warm reception as Syria welcomed back into Arab League.

Aldassouky, A. 2020. The economic networks of the fourth division during the Syrian conflict. Technical report. European University Institute.

Aldoughli, R. 2021. Sectarianizing faith: Safeguarding authoritarianism in Syria. Berkley Centre for Religion, Peace and World Affairs.

Al Jazeera. 2019. Timeline: US intervention in Syria's war since 2011. 7 أكتوبر/تشرين الأول.

Al Jazeera. 2020. Syrian government orders seizure of assets of Rami Makhlouf. 19 مايو/أيار.

Al Jazeera. 2022. Why does the US still have forces in Syria? 24 أغسطس/آب.

Al Jazeera. 2023. Syrian pound sinks to historic low on the parallel market. 19 يوليو/تموز.

النوفل، وليد، 2022(أ). "فساد منظم": المال يحكم مناطق نفوذ الجيش الوطني شمال غرب سوريا. سوريا على طول. 20 مايو/أيار.

النوفل، وليد، 2022(ب). عزل قائد "مغاوير الثورة" يكشف عن خلافات داخلية وقضايا فساد ويثير تساؤلات حول "الركبان". سوريا على طول. 5 أكتوبر/تشرين الأول.

Association of Detainees and the Missing in Sednaya Prison (ADMSP). 2021. Forcibly disappeared in Syrian detention centres.

Association of Detainees and the Missing in Sednaya Prison (ADMSP). 2022. They took everything: Confiscation of detainees' assets and funds in Syria.

Awad, S. 2020. Corruption, bribes in opposition courts in Syria's Idlib. North press agency. 4 أكتوبر/تشرين الأول.

Awad, S. 2021. HTS Salvation government run corruption in northwestern Syria's camps. North press agency. 19 يناير/كانون الثاني.

Bassiki, M. et al. 2022. A 'bloody' trade: Inside the murky supply chain bringing Syrian phosphates into Europe. OCCRP.

Batrawi, S. 2020. Pandora's Box in Syria: Anticipating negative externalities of a re-entrenching regime.

Bertlesman Transformation Index (BTI). (2023). Syria country report 2022.

Betare, N. and Ghosh-Siminoff, S. 2022. A crisis of conscience: Aid diversion in Syria and the impact on the international aid system. New Lines Institute.

Bulos, N. 2020. Syria seizes assets of Assad cousin and business magnate Rami Makhlouf. Los Angeles Times. 19 مايو/أيار.

Carnegie Middle East Centre. 2012. The Damascus Spring.

Center for Operational Analysis and Research (COAR). 2022a. A typology of corruption in Syria.

Center for Operational Analysis and Research (COAR). 2022b. Syria's passport crisis continues as 'reforms' create new platform for corruption.

Center for Operational Analysis and Research (COAR). 2022c. The impact of exchange rate variation on aid flows in Syria and the role of the Central Bank of Syria.

Conflict in Syria. Global Conflict Tracker. .2024 Center for Preventive Action. 13 فبراير/شباط.

Charap, S., Treyger, E., and Geist, E. 2019. Understanding Russia's intervention in Syria. RAND.

Cheng, M. 2022. WHO Syria boss accused of corruption, fraud, abuse, AP finds. Associated Press. 20 أكتوبر/تشرين الأول.

Daher, J. 2017. The consequences of Hezbollah's military intervention in Syria on the Lebanese Shia population and relations with Israel. Foundation for Strategic Research.

Devereux, A. 2022. The United Arab Emirates' long-term goals in Syria: Managing militant proxies and geopolitical adversaries. The Jamestown Foundation.

General country of origin information report on Syria. .2023 Dutch Ministry of Foreign Affairs.

Even, S. and Fadlon, T. 2021. The Syrian economy: In ruins, with few prospects of recovery. Institute for National Security Studies.

Health inequality gap is growing in Homs under control of al-Assad. .2020 Enab Baladi. 10 أبريل/نيسان.

What is al-Tanf garrison, where a drone strike killed three US soldiers? .2024 Enab Baladi. 30 يناير/كانون الثاني.

.2023 European Union Agency for Asylum [EUAA]. Syrian Democratic Forces and Asayish.

Fares, Q. 2014. The Syrian constitution: Assad's magic wand. Carnegie Middle East Centre.

Captagon connection: How Syria became a narco state. .2022 France 24. 3 نوفمبر/تشرين الثاني.

Freedom in the World 2023: Syria. .2023 Freedom House.

Georgy, M. and El Dahan, M. 2017. How a businessman struck a deal with Islamic State to help Assad feed Syrians. Reuters. 11 أكتوبر/تشرين الأول.

Syria. .2023 Global Organised Crime Index.

Hage Ali, M. 2019. Power points defining the Syria-Hezbollah relationship. Carnegie Middle East Center.

Haid, H. 2019. Watad: The oil company that came from nowhere and became a key player in Syria. Euractiv. 6 يونيو/حزيران.

Halabi, P. 2019. The new masters of the Syrian economy. L'Orient Today. 9 أكتوبر/تشرين الأول.

Hall, N., Shaar, K., and Othman Agha, M. 2021. How the Assad regime systematically diverts tens of millions in aid. Center for Strategic and International Studies (CSIS). 20 أكتوبر/تشرين الأول.

Hassan, M. 2023. Why ISIS cannot bring the caliphate back to life. Carnegie Endowment for International Peace.

Hauch, L. 2021. Fruitless cherry picking? EU engagement with the Syrian opposition (Etilaf). Clingendael Netherlands Institute of International Relations.

Heydemann, S. 2023. Syria's dissolving line between state and nonstate actors. Brookings. 27 يناير/كانون الثاني.

Hinnenbusch, R. 2015. President and party in post Ba'thist Syria: From the struggle for "reform" to regime deconstruction. In Syria, from reform to revolt Volume I (Eds.) Raymond Hinnebusch and Tina Zintl, Syracuse University Press. pp. 21-45.

Hinnenbusch, R. 2020. The battle over Syria's reconstruction. Global Policy, Vol. 11(1).

Hinnenbusch, R. and Zintl, T. 2015. The Syrian uprising and Bashar al-Asad's first decade in power. In Syria, from reform to revolt volume I (Eds.) Raymond Hinnebusch and Tina Zintl, Syracuse University Press. pp. 285-313.

A wasted decade: .2010 Human Rights Watch. Human rights in Syria during Bashar al-Asad's first ten years in power.

How .2021 Humanitarian Aid Relief Trust. sanctions are harming the people of Syria. 25 يناير/كانون الثاني.

The .2019 Impact and East West Institute. autonomous administration of north and east Syria framework and resources. Background Paper.

Al-Tanf, Syria. .2024 International Crisis Group. 5 فبراير/شباط.

Ioanes, E. 2023. Why Arab Countries are Welcoming Back Assad. Foreign Policy.

Jalabi, R. 2023a. Syria's state capture: The rising influence of Mrs Assad. Financial Times. 2 أبريل/نيسان.

Jalabi, R. 2023b. Assad cousins hit with sanctions over amphetamine trade that funds regime. Financial Times. 28 مارس/آذار.

Kayyali, S. 2019. Rigging the system government policies co-opt aid and reconstruction funding in Syria. Human Rights Watch.

Khaddour, K. 2015. The Assad regime's hold on the Syrian state. Carnegie Middle East Centre.

Kešeljević, A. and Spruk, R. 2024. Estimating the effects of Syrian civil war. Empirical Economics, Vol. (66): pp. 671-703.

Koteiche, R., Murad, S., and Heisler, M. 2019. "My only crime was that I was a doctor". Report. Physicians for Human Rights.

Kourany, A. and Myers, M. 2016. Assistance funding to Syria: For development or strife? Middle East Policy Council.

Laub, Z. 2023. Syria's Civil War: The descent into horror. Council on Foreign Relations.

Lederer, E. M. 2023. UN warns that 90% of Syrians are below the poverty line, while millions face cuts 29 يونيو/حزيران. in food aid. Associated Press.

Leenders, R. 2010. Authoritarianism and the judiciary in Syria: Regime resilience and implications for judicial reform assistance.

Structure of the Syrian salvation .2023 Levant 24. 11 يوليو/تموز. government.

Ljubas, Z. 2024. EU Council adds more Assad supporters to Syria sanctions list. OCCRP. 24 يناير/كانون الثاني.

Makki, D. 2022. The UAE paves way for Syria's return to the Arab fold, but plenty of hurdles 31 يناير/كانون الثاني. remain. Middle East Institute.

Matar, L. 2015. The Political Economy of Investment in Syria.

UAE reopens embassy .2018 Middle East Online. in Damascus. 27 ديسمبر/كانون الأول.

Mehchy, Z. 2019. The Syrian pound signals economic deterioration. Chatham House. 26 سبتمبر/أيلول.

Mehchy, Z., Haid, H., and Khatib, L. 2020. Assessing control and power dynamics in Syria. Chatham House. Research paper. Middle East and North Africa Programme.

Moubayed, S. 2008. Al Assad's reform balance sheet. Carnegie Endowment for International Peace.

Nasr, W. 2023. Reporter's notebook: Idlib, the last Islamist rebel bastion in Syria. France 24. 11 مايو/أيار.

Nassar, A., Rahal, A., and Clark, J. 2017. HTS-backed civil authority moves against rivals in latest power grab in northwest Syria. Syria: direct. 13 ديسمبر/كانون الأول.

O'Donoghue, A. 2020. Syria & locating tyranny, hegemony and anarchy in contemporary international law, Jus Cogens 2, 29–55.

.2020 Office of Foreign Assets Control (OFAC). Syria sanctions.

Open Sanctions. No date. Mohannad al-Dabbagh.

Parker, B. 2018. Shutdowns, suspensions, and legal threats put relief in world's troublespots at risk. The New Humanitarian.

Perthes, V. 1995. The political economy of Syria under Asad. New York: I. B. Tauris.

Petkova, M. 2020. What has Russia gained from five years of fighting in Syria? Al Jazeera. 1 أكتوبر/تشرين الأول.

Destruction, .2021 Physicians for Human Rights. obstruction, and inaction: The makings of a health crisis in northern Syria.

Syria. .2024 Reporters Without Borders (RSF).

Then and now: How Arab states .2023 Reuters. changed course on Syria. 19 مايو/أيار.

Richani, N. 2016. The political economy and complex interdependency of the war system in Syria. Civil Wars, Vol. 18(1): 45-68.

Robinson, K. 2023. What Is Hezbollah? Council on Foreign Relations.

Syria's newest mobile .2022 Sabbagh, R., et al. operator has a hidden link to Iran's revolutionary guard. OCCRP. 9 ديسمبر/كانون الأول.

Sabbagh, R. and Al Ibrahim, A. 2022. Millions in UN Funding Flow to War Profiteers and Human Rights Abusers in Syria, Study Shows. OCCRP.

Sakr-Tierney, J. 2023. Syria's earthquake horrors have underlined the urgent need for sanctions reform. Open Society Foundations. 21 فبراير/شباط.

SLDP and the Observatory of Political and UN Procurement .2022 Economic Networks. Contracts in Syria: A "few" Bad Apples? A Study of The Top Suppliers.

Shami, B. 2020. Syrian salvation government accused of stealing humanitarian aid. North press agency. 7 سبتمبر/أيلول.

Shami, B. 2022. HTS arrests human traffickers in turn for royalties. North press agency. 9 مارس/آذار.

Siemrod, A. and Parker, B. 2016. US probe into Turkey-Syria aid corruption deepens. The New Humanitarian. 9 مايوأيار.

Solomon. C. 2022. HTS: Evolution of a jihadi group. Wilson Center. 13 يوليو/تموز.

Spring, L and Al Halabi, R. 2023. Human smuggling from Syria to Cyprus overtakes Lebanon route.

Surtees, J. 2021. Syrian detainees' families forced to pay huge bribes to corrupt officials – report. The Guardian. 4 يناير/كانون الثاني.

الرابطة السورية لكرامة المواطن. 2021(أ). تطبيع الرعب: الظروف الأمنية والمعيشية في المناطق السورية الخاضعة للأسد.

الرابطة السورية لكرامة المواطن. 2021(ب). كيف يحول النظام السوري المساعدات الإنسانية إلى سلاح.

Syrians for Truth and Justice. 2022. Northeastern Syria: Complaints about child soldiers falling on the autonomous administration's deaf ears. 13 يناير/كانون الثاني.

Syrians for Truth and Justice. 2023. Syria/Idlib: Arbitrary arrest to everyone who refuses to pay royalties under the pretext of "collecting Zakat money". 24 أكتوبر/تشرين الأول.

Syrians for Truth and Justice. 2024. Syria: Over 50 children recruited in AANES areas in 2023. 30 يناير/كانون الثاني.

Taub, B. 2016. The Assad files. The New Yorker. 18 أبريل/نيسان.

The New Arab. 2016. Graft probe suspends millions in US aid to Syrians. 11 مايو/أيار.

The Syria Report. 2001. Statement of 99. 15 أكتوبر/تشرين الأول.

The Syria Report. 2022. Analysis: Changes to Syria's business elite concentrates wealth in hands of presidential couple. 15 نوفمبر/تشرين الثاني.

The Syrian Democratic Council. No date a. Fact sheet.

The Syrian Democratic Council. No date b. Autonomous administration of north and east Syria.

Transparency International. 2024. Syria.

Tsurkov, E. 2021. Syrian regime no longer able to provide for loyalists. New Lines Institute for Strategy and Policy.

Tsurkov, E. 2022. The gangs of northern Syria: Life under Turkey's proxies. New Lines Institute for Strategy and Policy.

Tsurkov, E. and Jukhadar, Q. 2020. Ravaged by war, Syria's health care system is utterly unprepared for a pandemic. Middle East Institute. 23 أبريل/نيسان.

UK Government. 2023. Tackling the illicit drug trade fuelling Assad's war machine. Press release.

US Department of State. 2022. 2022 Country reports on human rights practices: Syria.

US Department of the Treasury. 2019. Treasury designates Syrian Oligarch Samer Foz and his luxury reconstruction business empire.

USAID. 2016. Fraud Investigations Expose Weaknesses in Syria Humanitarian Aid Programs.

Weiss, J. L. 2022. Iranian influence in post-conflict Syria: Prospects and rivalries with Arab Gulf states. The Jamestown Foundation.

World Bank. 2023. Population, total - Syrian Arab Republic.

Zaman, S. 2022. New Study Says UN Aid to Syria Benefits Rights Abusers. VOA.

إخلاء مسؤولية
جميع الآراء الواردة في هذا النص تمثل آراء المؤلفين وقد تختلف عن سياسات الوكالات الشريكة لمركز U4.

الوكالات الشريكة
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي/الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، دائرة الشؤون العالمية الكندية، وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية، الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، هيئة المعونة البريطانية/وزارة الخارجية والكمنولث والتنمية.

نبذة عن مركز U4
مكتب المساعدة بمركز U4 لموارد مكافحة الفساد عبارة عن خدمة بحثية مجانية مخصصة حصريًّا للموظفين من الوكالات الشريكة لمركز U4. وتمثل هذه الخدمة أحد أوجه التعاون بين مركز U4 ومنظمة الشفافية الدولية في برلين، ألمانيا. ويتولى باحثون في منظمة الشفافية الدولية إدارة مكتب المساعدة.

ويتشارك مركز U4 لموارد مكافحة الفساد الأبحاث والأدلة لمساعدة الأطراف الفاعلة في مجال التنمية الدولية على تحقيق نتائج مستدامة. يتبع المركز معهد كريستيان ميكلسن في بيرغن، النرويج، وهو معهد أبحاث يُعنى بالتنمية العالمية وحقوق الإنسان.

www.U4.no
U4@cmi.no

الكلمات المفتاحية
سوريا – الصراع – المعونات الإنسانية

الوصول الحر
نطبق رخصة المشاع الإبداعي على منشوراتنا:
CC BY-NC-ND 4.0.